الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان
(دراسة تاريخية تحليلية)

د. محمد أحمد محمد طه
أستاذ مساعد - كلية التربية مروي - جامعة دنقلا

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان دراسة تاريخية تحليلية ، تنبع أهمية دراسة في محاولة تتبع ورصد وتحليل تاريخ الصراع العسكري في السودان وتأثيرها على المسار الديمقراطي في البلاد. اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية .خُلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: يتسم تاريخ السودان الحديث والمعاصر بكثرة الانقلابات العسكرية إلى حد لافت يكاد يصنف السودان على قمة الدول العربية المنتجة لها، كما سجل مكانة متقدمة أيضاً بأفريقيا في هذا المضمار، شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر أخرهم كان في 25 أكتوبر2021 وهو انقلاب على المسار الديمقراطي وليس السلطة الحاكمة. إن استمرار المواجهات العسكرية بين كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لن يحقق مصلحة أي طرف منهما في مقابل الآخر، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات والمنشآت، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان في الوقت الراهن،يظل الحوار هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية في الوقت الراهن،بحث ودراسة سبل التوصل إلى صيغة أو مبادرة سياسية لتسوية هذا الصراع الدامي، وتحت مظلة دولية تضمن عدم اختراق والتزام كافة الأطراف ، بما يحقق مصلحة الشعب السوداني في المقام الأول ويضع حداً للمواجهات الدامية التي خلفت آثاراً كارثية تهدد استقرار المنطقة بالكامل.

الكلمات المفتاحية:الانقلابات العسكرية في السودان – المسار الديمقراطي في السودان - الصراع على السلطة- القوات المسلحة السودانية- قوات الدعم السريع.

Military coups and the democratic path in Sudan
(Analytical historical study)

Dr. Mohamed Ahmed Mohamed Taha

Abstract:

The study aimed to identify military coups and the democratic path in Sudan, a historical and analytical study. The importance of the study stems from the attempt to trace, monitor and analyze the history of the military conflict in Sudan and its impact on the democratic path

in the country. This study followed the historical and descriptive analytical approach, relying on collecting information and facts from their original sources. The study concluded with results, the most important of which are: The modern and contemporary history of Sudan is characterized by the abundance of military coups to a remarkable extent that almost ranks Sudan at the top of the Arab countries that produce them. It also has an advanced position in Africa in this regard. Over the decades, Sudan has witnessed many military coups, some of which succeeded. Others failed, the last of which was on October 25, 2021, which was a coup against the democratic path and not the ruling authority. The continuation of military confrontations between the Sudanese army forces and the Rapid Support Forces will not serve the interests of either party versus the other. On the contrary, it is expected to add to the balance of human and material losses in lives, property, and facilities. It will also worsen the political and economic conditions that Sudan is witnessing. At the present time, dialogue remains the best option, with the aim of reaching a political settlement that brings together all the civil and military forces active on the Sudanese political scene at the present time, researching and studying ways to reach a formula or political initiative to settle this bloody conflict, and under an international umbrella that guarantees that no... Penetration and commitment of all parties, in the interest of the Sudanese people in the first place and putting an end to the bloody confrontations that have left disastrous effects that threaten the stability of the entire region.

key words: Military coups in Sudan - the democratic path in Sudan - the struggle for power - the Sudanese Armed Forces - the Rapid Support

مقدمة:

شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي أثرت بدورها على المسار الديمقراطي بها، فمنذ حصول السودان علي الاستقلال عام 1956م قاد رجال الجيش الكثير من الانقلابات العسكرية على الحكومات العسكرية والمدنية والتي نجح بعضها بينما فشل البعض الآخر، وفي عام 1989م وصل نظام الإنقاذ بقيادة عمر حسن أحمد البشير للسلطة بموجب انقلاب عسكري، وتمكن من إحكام قبضته على مفاصل الدولة واستمر في السلطة لمدة ثلاثة عقود شهد السودان خلالها فترات من عدم الاستقرار نتيجة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، ومنح الجنوب حق تقرير المصير، وفي عام 2003م شهد إقليم دارفور الواقع غرب السودان صراعاً دموياً راح ضحيته

الكثير من المدنيين،ولم تتمكن الحكومة من استعادة الاستقرار فيه بشكل كامل، بالإضافة إلى ذلك شهد شرق السودان اضطرابات بين الحين والآخر بفعل مطالبة جبهة الشرق وشعورهم بعدم عدالة النظام في توزيع السلطة والثورة في البلاد. وفي عام 2019م، تمت الإطاحة بنظام البشير بموجب انقلاب عسكري بقيادة الجيش، ومنذ ذلك الحين شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل من العام 2023م، قامت خلالها كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض في العاصمة السودانية الخرطوم، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين،كما أسفر عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها،وبعد مرور أكثر من عام على تفجر الصراع في السودان، لم تفلح محاولات الوساطة في تهدئة الصراع أو حتى فرض الهدنة بين الأطراف المتصارعة.

1.أسباب اختيار الموضوع:

نجد أن تاريخ السودان الحديث لازال حافلاً بكثير من الزوايا المعتمة، والمناطق الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة حتى تكتمل ملامح هذا التاريخ وأبعاده وتتصل حلقاته، ومحاولة من الباحث للإسهام في هذا الجانب بما يستطاع من جهد يأتي اختياري لموضوع هذه البحث.

2. أهمية البحث:

تنبع الأهمية في محاولة تتبع ورصد وتحليل تاريخ الصراع العسكري في السودان وتأثيرها على المسار الديمقراطي في البلاد.

3.أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. معرفة تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان.
2. معرفة أطراف الصراع في السودان
3. معرفة تطور الصراع في السودان
4. معرفة العوامل المسببه للصراع
5. معرفة أهم التداعيات التي أسفر عنها الصراع.

4.مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذه الورقة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. كيف أثرت الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في السودان؟
2. كيف تطور الصراع في السودان حتى وصل إلى مواجهات عسكرية عنيفة انتشرت في مدن العاصمة الخرطوم؟
3. ما ابرز الأطراف والقوى الفاعلة في الصراع السوداني؟
4. ما أهم العوامل المسببة في الصراع في السودان ؟
5. إلى أي مدى أثر الصراع على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في السودان؟
6. هل يتجه الصراع في السودان إلى تسوية سياسية للصراع في وقت قريب أم إلى المزيد من التصعيد؟

6.منهج البحث:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية .

7.حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

1.الحد المكاني: تغطي هذه الدراسة في حدودها المكانية السودان.

2.الحد الزماني: من 1957-2024م.

8.هيكل البحث:

تألف البحث من خمسة مباحث وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث, تناول المبحث الأول :تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان،تناول المبحث الثاني:مقدمات الصراع وأطراف الصراع في السودان،وجاء المبحث الثالث بعنوان تطور الصراع في السودان، وتناول المبحث الرابع العوامل المسببة للصراع في السودان، وجاء المبحث الخامس بعنوان تداعيات الصراع في السودان.

تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان:

منذ استقلال السودان عن الاحتلال البريطاني عام 1956م، شهد السودان العديد من الانقلابات العسكرية لعل أبرزها التي قام بها عمر حسن أحمد البشير عام 1989م على حكومة الأحزاب الديمقراطية والتي مهدت له حكم البلاد لمدة 30 عاماً وحتى تم عزله من قبل الثورة السودانية 2018م.

1.انقلاب السودان 1957م:

أول انقلاب عسكري يحدث في تاريخ السودان منذ استقلاله من الاحتلال وقد كان مصيره الفشل، وحدث هذا بعد عام واحد من استقلال السودان، حيث قام بهذا الانقلاب مجموعة من ضباط الجيش وطلاب الكلية الحربية بقيادة (إسماعيل كبيد) ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية برئاسة (إسماعيل الأزهري) وكان أسباب التحرك أسباب سياسية بحته،وقد تم إحباط هذه المحاولة في مرحلتها الأخيرة وحكم على منفريها بالسجن بأحكام متفاوته[1]

2. انقلاب السودان 17 نوفمبر 1958م:

لعل أول انقلاب قد فشل،ولكن الانقلاب الثاني كان مصيره النجاح ولم يكن بينهم سوا عام فقط وكان الانقلاب في 17نوفمبر1958م، انقلب اللواء(إبراهيم عبود) على حكومة الائتلاف الديمقراطية بين حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي والتي كان يرأسها مجلس سيادة مكون من الزعيم» إسماعيل الأزهري» الذي يرأس المجلس ذاته وعبد الله خليل الذي يرأس رئاسة الوزراء[2] وجاء الانقلاب غير الدموي بعد خلافات كبيرة حصلت بين الأحزاب السودانية داخل نفسها وفيما بينها فانتشرت شائعات تقول إن رئيس الوزراء عبد الله خليل قد سلم السلطة للجيش نكاية بغريمة الأزهري[3].

3.انقلاب اللواء عبد الوهاب1960م

خلال فترة حكم الفريق عبود وقعت عدة انقلابات كان أشهرها انقلاب اللواء أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان وكان في عام 1960م بعد عامين من انقلاب عبود، وبدلاً من سجنهم أو إعدامهم كما هي العادة في الحكومات العسكرية تم استيعاب الانقلابيين في الحكومة[3].

4. انقلاب مجموعة الرشيد الطاهر1963م:

في عام 1963م كان انقلاب مجموعة الرشيد الطاهر بكر وهو أول أمين عام لجماعة الإخوان المسلمين وعلى حامد وكبيده وقد تم إعدام 5 من الضباط وسجن آخرين بمن فيهم مدبر الانقلاب الرشيد الطاهر وزير العدل السابق[4].

5.انقلاب السودان 1964م:

بعد انقلاب 1958م تولى»إبراهيم عبود» حكم السودان لمدة 7سنوات، قام خلالها بحل جميع الأحزاب السياسية، ومنع التجمعات وأوقف صدور الصحف، حتى قامت ضده ثورة شعبية عام 1964م سميت بثورة أكتوبر واعتبرت أول ثورة شعبية تصيح بالحكم العسكري في العالم العربي والأفريقي.بدأت الثورة في 21 أكتوبر 1964م من خلال مؤتمر عقد طلاب جامعة الخرطوم، في تحدً للحظر الذي تفرضه الحكومة والتنديد بالنظام فوقعت اشتباكات بين الطلاب وبين قوات الأمن أدت لمقتل الطلاب أحمد القرشي وخلال تشيع جثمانه خرجت مظاهرات حاشد تقدر بنحو 30 ألف شخص بقيادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة،وفي 15 نوفمبر 1964م أجبرت أعمال الشغب والإضراب العام للواء عبود على نقل السلطة التنفيذية لحكومة مدنية انتقالية، والاستقالة في نهاية المطاف وتسليم السلطة للمدنيين[5].

تسجل وثائق التاريخ والتحليل السياسي أن الانقلاب وجد بيئة والتحليل السياسي أن الانقلاب وجد بيئة ملائمة تمثلت في الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياطي العملة الصعبة واشتداد الصراعات السياسية بين الأحزاب.

6.انقلاب السودان1969م:

بعد نجاح ثورة أكتوبر1964م، تولى الحكم سر الخاتم خليفة منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في مايو 1965م، لتشكيل حكومة نيابية[6]. ولكن الحكومة الجديد لم تكن مستقرة ولم تكن قادرة على تلبية مطالب السودانيين بسبب الصراعات السياسية بين الأحزاب وبعد4 سنوات من تولى الحكم قام العميد جعفر نميري ومعه مجموعة من الضباط المحسوبين على الحزب الشيوعي والأحزاب القومية العربية، انقلاباً أطلقوا عليه انقلاب 25 مايو الذي أدى لوصل نميرى حكم البلاد، مدة 16 عاماً وتخللت حكمه عدة انقلابات[7].

7.انقلاب السودان 1971م :

قاده الرائد هاشم العطا في 19يوليو 1971م مع مجموعة من ضباط ينتمون للحزب الشيوعي السوداني وقد استولى على السلطة لثلاثة أيام غير أن النميري استعاد السلطة بمساندة ليبية من معمر القذافي والحركة الشعبية في الداخل، وقام بإعدام الضباط الذين شاركوا في الانقلاب منهم هاشم العطا وبابكر النور سوار الدهب وفاروق عثمان حمد الله وآخرون وعدد من قيادة الحزب الشيوعى السوداني أبرزهم سكرتيره العام عبد الخالق محجوب والقائد النقابي الشفيع أحمد الشيخ والزعيم الجنوبي جوزيف قرنق وزج بالمئات من كوادر الشيوعيين في السجون[8].

8.انقلاب السودان1973م:

وقع خلاف داخل المؤسسة العسكرية تحول إلى تمرد عسكري جدد، قام به مجموعة من الضباط معلنين عزمهم محاربة الاستعمار الجديد وإنهاء التبعية للغرب التي اتهموا بهاء نظام النميري، ولكن التمرد

لم يستمر سوى ثلاث أيام، تدخلت بعدها قوي دولية وإقليمية تتقدمها مصر وليبيا بشركة بريطانية إلى جانب دعم داخلي لهذا التدخل قادة رجال الأعمال السوداني خليل عثمان الأمر الذي ساعده في القضاء على التمرد في وقت قياسي، وأعيده السلطة لنميري[9].

9.انقلاب السودان1975م:

وقع في 5 أغسطس 1975م وقاده المقدم حسن حسين ومجموعة وهو ينتمي إلى التيار الإسلامي وقد حكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص بعد اعتقاله خلال عملية إطلاق نار وكان متأثراً بجراحه حين أعتقل[10].

10.انقلاب السودان 1976م:

وقع في الثاني من يوليو 1977م بقيادة العميد محمد نور سعد وعرف في السودان بـ(غزو المرتزقة) حيث حاولت الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج وهي تحالف ضم حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي،ولاتحاد الديمقراطي بزعامة الراحل الشريف حسين الهندي وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة حسن الترابي، وبمساعدة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، وتم تنفيذ الانقلاب بالتحرك من الحدود الليبية إلى جانب مجموعاتهم الداخلية من طلبه وجنود في الجيش،وفشل الانقلاب وتم إعدام قادة الانقلاب رمياً بالرصاص وشهدت شوارع الخرطوم معارك قتل فيها المئات أغلبهم من أبناء دارفور[11].

11.انقلاب السودان 1985م:

الجيش السودان يعلن انتهاء حكم نميري بعد عصيان مدني شامل واحتجاجات على الإلغاء، غير أن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب تصدى لعملية عزل النميري معلناً تشكيل مجلس عسكري أعلى الإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسته، وحدد مدة هذه الفترة في سنه واحد تجرى الانتخابات في نهايتها، وبعد عام ظهرت نتائج الانتخابات صعود غير مسبوق الإسلاميين، حيث نالوا 51 مقعداً، واحتلوا المرتبة الثالث بعد كل من الحزب الاتحادي 63 مقعداً، وحزب الأمة 100 مقعداً الذي كان الصادق المهدي يرأسه حينها[12].

12.انقلاب السودان عام 1989م:

قاد العميد عمر حسن أحمد البشير انقلاباً ضد الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة رئيس الوزراء الراحل الصادق المهدي،شن الانقلابيون حملة اعتقالات طالت قادة جميع الأحزاب السياسية بما فيهم حسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية القومية[13].

13.انقلاب السودان1990م:

جرى في أبريل 1990م بعد عام من انقلاب البشير وجماعته الإسلامية وعرفت تلك المحاولة « بانقلاب 28 رمضان» حيث جرت المحاولة في الشهر الكريم وقاد الانقلاب عبد القادر الكدرو وخالد الذين وآخرون، وقد تم إعدامهم جميعهم وعددهم 28 ضابطاً بمن فيهم قادة الانقلاب وسجن أخرون[14].

14.انقلاب السودان1992م:

قاد العقيد أحمد خالد انقلاباً نسب إلى حزب البعث لكن المحاولة أجهضت وسجن قادتها[15].

15.انقلاب السودان 2004م:

وقعت في مارس 2004م اتهم بها حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، وتم القبض على عدد من قيادات الحزب وبعض الضباط واتهم الدكتور الحاج آدم يوسف، نائب الرئيس السوداني الحالي، بأنه أحد

قادة الانقلاب، وقد هرب إلى العاصمة الإريترية أسمرة ثم عاد بعد عامين متصالحاً مع النظام وعين نائباً للبشير[16].

16.انقلاب السودان2008م:

هي محاولة للاستيلاء على السلطة قامت به حركة العدل والمساواة في مايو2008م بقيادة الراحل دكتور خليل إبراهيم، وقد كانت محاولة حيث دخلت هذه القوات من تخوم دارفور إلى العاصمة السودانية لقلب نظام الحكم ولكن المحاولة فشلت واتهمت دولتي تشاد وليبيا بأنهما وراء المحاولة، وتم القبض على عدد من المشاركين وصدر ضدهم حكم بالإعدام ولكنه لم ينفذ حتي الآن وهم موجودون في سجن كوبر الشهير بينهم عبد العزيز نور عشر الأخ غير الشقيق للدكتور خليل إبراهيم[17].

17.انقلاب السودان 2019م:

أطاح مجلس عسكري بنظام الفريق عمر البشير الذي حكم البلاد ثلاثون عاماً بعد أشهر من انتفاضة شعبية تزعمتها نقابة المهنيين السودانيين وطلاب الجامعات بمساندة كل من قوى إعلان الحرية والتغيير[18].

مقدمات الصراع وأطراف الصراع في السودان:

أولاً: مقدمات الصراع:

لقد شهد مطلع شهر أبريل من عام 2023م الكثير من الأحداث التي بدت بمثابة مقدمات للصراع الذي تصاعدت وتيرته وتزايدت حدته، الأمر الذي أدي إلى دخول أطراف أخرى في هذه المعادلة الصراعية في ظل تعقد وتشابك المشهد السياسي السوداني[19].

إن المتأمل لتحركات مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السودانية خلال الفترة السابقة لتفجر الصراع يدرك أن ثمة تصعيد لوتيرة الأحداث دخل بموجبه كل من عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السودانية، ومحمد حمدان دقلو(حميدتي)قائد قوات الدعم السريع، فيما يشبة» المباراة الصفرية» التي ينبغي من وراءها كل طرف الحصول على كافة المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر[20].

ابرز المقدمات التي تم رصدها قبل تفجر الصراع فعلياً على أرض الواقع انطلاقاً من العاصمة السودانية الخرطوم:

أ.تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم:

تداولت وسائل الإعلام السودانية أخباراً بشأن قيام قوات الدعم السريع بنقل بعض المركبات من مناطق حدودية إلى العاصمة الخرطوم،حيث تم نقل بعض المركبات التابعة لقوات الدعم السريع من محلية الزرق على الحدود الليبية وكانت في طريقها إلى الخرطوم في 11/أبريل 2023م، وذلك في محاولة من قوات الدعم السريع لنشر قواتها بالقرب من المدينة. ولعل هذا ما بررته قوات الدعم السريع على لسان أحد المسئولين في الحركة أن حميدتي قرر نقل معدات حربية من شمال دارفور إلى الخرطوم تحسباً لأيه ظروف طارئة، وحشد الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الأسابيع الأخيرة قواتهما في العاصمة الخرطوم[21].

ب. ردود فعل القوات المسلحة السودانية إزاء تحركات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم:

قبل تفجر الصراع بأيام قليلة، بدت هناك تحركات غير معتادة من كلا الطرفين استعداداً للحرب، ففي 13/ أبريل 2023م، لاحظت القوات المسلحة السودانية عمليات إعادة انتشار غير منسقة لوحدات الدعم السريع تجاه بعض المباني الحيوية في الخرطوم وأجزاء أخرى من البلاد، وانتشرت قوات الدعم السريع

بالقرب من العاصمة وقاعدة مروي الجوية بالولاية الشمالية، ولعل هذا ما اعتبره الجيش السوداني بمثابة خطوة غير قانونية محفوفة بالمخاطر[22] ، ولما قد تؤدى إليه من مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع، وعلى الجانب الآخر، تمركزت دبابات تابعة للجيش السوداني في الخرطوم وشيدت سوراً خرسانياً في المنطقة المحيطة بمقر وزارة الدفاع.

ج. تدهور أمني مريع في دارفور وإعلان حالة الطوارئ:

اتسعت رقعة العنف في دارفور بغرب السودان[23] خلال الأيام الثلاثة السابقة لتفجر الصراع في السودان، حيث هاجم مليشيات مسلحة عدداً من المناطق، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد من السكان وتشريد آخرين[24] ، ولعل هذا ما دفع ولاية غرب دارفور إلى إعلان حالة الطوارئ لمدة شهر، كما أعلن خميس عبد الله أبكر[25] حاكم الولاية فرض حظر التجوال المسائي لمدة أسبوعين، ليس هذا فحسب،بل إن حالة التدهور والانفلات الأمني امتدت لتطال عناصر من الجيش السوداني وكذا من قوات الدعم السريع[26]، وتعليقاً على هذا الأمر، قال حميدتي إن حوادث مقتل عدد من العسكريين مؤخراً بإقليم دارفور دليلاً على الفوضى التي تستوجب الحسم من الأجهزة المختصة التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها[27].

ثانياً: أطراف الصراع في السودان:

بدأ الصراع في السودان كمواجهة عسكرية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في العاصمة السودانية الخرطوم، وبمرور الوقت، توسع القتال إلى ما هو أبعد من الخرطوم واجتذب جهات فاعلة إضافية، بما في ذلك الجماعات المتمردة والمليشيات القبلية سواء المدعومة من أي من الطرفين أو التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة ولديها أجندات مستقلة تعمل لصالحها،وفيما يلى عرض لأبرز الأطراف التي يمكن رصدها والتي ظهرت بوضوح على مسرح الأحداث في المشهد السوداني منذ تفجر الصراع في السودان.

1.القوات المسلحة السودانية:

يمثل الطرف الرئيسي في الصراع الدائر في السودان منذ منتصف ابريل عام 2023م في القوات المسلحة السودانية[28] ، والتي تشمل القوات الجوية والبرية والبحرية، ويتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان[29] قيادتها بوصفة القائد العام للقوات المسلحة السودانية، ويأتي الجيش السوداني في المرتبة الـ 47 عالمياً وفقاً لإحصاءات عام 2021م، والجدير بالذكر أن القوات المسلحة السودانية تضم أكثر من 200 ألف شخص، وتتمتع بميزة نسبية على قوات الدعم السريع وذلك نظرا لامتلاكها قوة جوية وأسلحة ثقيلة ودبابات وناقلات جنود مدرعة، من جهة أخرى تنخرط القوات المسلحة السودانية في العديد من المصالح التجارية بما في ذلك إنتاج المنتجات الزراعية والأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، فضلاً عن الأعمال المصرفية.

2. قوات الدعم السريع:

قوات الدعم السريع[30] هي قوة شبه عسكرية يقودها الفريق أول محمد حمدان دقلو(حميدتي[31]، ولقد تطورت هذه القوات من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في مناطق دارفور وكردفان.كانت قوات الدعم السريع هي المجموعة العسكرية المخصصة تحت رعاية حكومة السودان والتي تخوض الحروب في دارفور تحت مسمى ميليشيا» الجنجويد» وجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع قد نشأت بدعم مباشر من النظام السوداني السابق برئاسة البشير[32] ، ففي أعقاب التمرد الذي اندلع في دارفور عام 2003م رأي البشير أن ينأى بنفسه وبالجيش عن الدخول في الصراع ضد المتمردين، واعتمد على قوات الجنجويد المتمركزة في

دارفور، والتي نجحت إلى حد بعيد في مواجهة المتمردين في دارفور، صار أسم تلك المليشيات منذ أغسطس 2013م قوات الدعم السريع بدلاً عن الجنجويد أو حرس الحدود[33] ، والتي تم الاعتراف بها رسمياً من جانب البشير، وأصبحت لها مواردها المالية المستقلة، إلى أن تضخمت وأصبحت بمثابة دولة داخل الدولة في السودان.وحتى عام 2023م قدر عدد أفراد قوات الدعم السريع بحوالي 100 ألف عضو.

مهما يكن من أمر فقد ساهم الاعتراف الرسمي عام 2013م بقوات الدعم السريع، والعون الغير محدود الذي قدمته الحكومة لها، في بسط تلك القوات نفوذها العسكري والاقتصادي في إقليم دارفور وتوسعت في أعمالها التجارية بما في ذلك التنقيب عن المعادن خاصة الذهب واليورانيوم.

لقد تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المعسكرات الهامة يقدر عددها بحوالي 11 معسكر رئيسي داخل العاصمة السودانية الخرطوم،إلى جانب سبعة معسكرات تنتشر في دارفور وبعض الولايات الأخرى[34] ،لقد ساهمت ظروف نشأة قوات الدعم السريع وطبيعة المهام التى أوكلت لها من قبل في تزويد أفراد قواتها بخبرات قتالية لاسيما في حرب المدن(أو حروب العصابات كما يطلق عليها أحياناً)[35].

بالنسبة لتمويل قوات الدعم السريع،فإنه يعتمد اعتماداً كبيراً على الذهب، حيث يسيطر حميدتي على عدد من مناجم الذهب، كما تعتبر شركة الجنيد بمثابة الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع، وكلما طال أمد الحرب زادت أهمية الذهب وربما تحول من عامل غير مباشر إلى عامل مباشر وسيعول عليه في حسم الصراع لصالح طرف دون غيره[36] والجدير بالذكر أن السودان يحتل المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الذهب، كما تحتل المركز الثالث في القارة الأفريقية بعد غانا وجنوب أفريقيا، وخلال عام 2022م بلغت صادراتها من الذهب نحو2.5 مليار دولار، أي ما يعادل 45 % من الصادرات الوطنية للسودان في ذات العام، وتتركز مناجم الذهب في مناطق الشمال الشرقي ووسط السودان وكذلك في دارفور.

3. الأطراف الأخرى:

أ. الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال/ فصيل الحلو:

مع تطور الصراع وتمدده في السودان، بدأت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حملة تعبئة وطنية لتجنيد قوات جديدة، وسط تقارير عن انشقاق بعض الجنود من الجيش النظامي وانضمامهم إلى قوات الدعم السريع في إقليم دارفور والعكس، ولقد بدأ بوضوح وجود طرف داعم ومساند لقوات الدعم السريع وهو فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال[37] والذي أعلن أنه انخرط في الصراع بسبب الانفلات الأمني الذي سببه الصراع، وكذا لحماية المدنيين، وبالفعل فقد تمكن فصيل الحلو من السيطرة على مناطق كبيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ب. مليشيات الكبابيش:

تعتبر مليشيات الكبابيش ضمن الأطراف الفاعلة في الصراع وهي مجموعة من البدو الرحل من رعاة الإبل العرب الذين يسكنون شمال كردفان، والذين حملوا السلاح لحماية المدنيين ضد هجمات قوات الدعم السريع، خاصة بالقرب من المناطق الواقعة على طول الطريق بين أم درمان وبارا، وفي 22 يوليو 2023م اشتبك أفراد مليشيا الكبابيش مع قوات الدعم السريع بالقرب من رهيد النوبة في شمال كردفان، كما انضمت ميليشيات قبيلة عربية أخرى من مجتمعات دار حامد وجومة إلى الصراع ضد قوات الدعم السريع في سعيها لدرء نفوذ وامتداد هذه القوات في ولاية شمال كردفان. وبعد الاشتباكات.

قامت مليشيات الكبابيش مع مليشيات دار حامد وجومة، بإغلاق طريق بارا- أم درمان في منطقة رهيد النوبة، وهو طريق تهريب البضائع المنهوبة من الخرطوم وكذلك طريق نقل التعزيزات من دارفور وكردفان إلى العاصمة. ولقد أثارت هذه الخطوة قتالاً جديداً مع قوات الدعم السريع. وفي هذا الاطار كثف فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال هجماته ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، بينما كثفت ميليشيات الكبابيش القتال ضد قوات الدعم السريع في شمال كردفان[38].

ج.بعض الحركات المسلحة في دارفور(حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان):

في تطور لافت للأحداث في السودان، أعلنت بعض الحركات المسلحة في دارفور خروجها عن الحياد وانحيازها الواضح لقوات الجيش السوداني، ولعل من أبرز تلك الحركات حركة العدل والمساواة[39] بزعامة وزير المالية جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان[40] بزعامة مني أركو مناوي[41] حاكم إقليم دارفور الذين أعلنوا المشاركة إلى جانب الجيش السوداني في العمليات العسكرية وذلك في بيان مشترك صدر يوم الخميس الموافق 16 نوفمبر2023م، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك بين جبريل إبراهيم ومناوي في مدينة بوتسودان الواقعة في شرق السودان، اعلنوا خلاله مساندتهم للقوات المسلحة السودانية مبررين ذلك بحجة عدم السماح بأن تكون دارفور بوابة لتفكيك السودان. جاء ذلك على خلفية تمكن قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المواقع الهامة في الولايات الخمس لإقليم دارفور، الأمر الذي دفع زعماء الحركات سالفة الذكر إلى إعلان انحيازهما للجيش السوداني، وذلك خوفاً على نفوذهما في إقليم دارفور، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على 80 % منه، وحاصرت مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور[42].

الجدير بالذكر أن فصائل من الحركتين في دارفور قد أعلنت انضمامها للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك بحجة العمل على تحقيق الأمن واستعادة الاستقرار في إقليم دارفور وحماية المواطنين في المنطقة ولعل هذا ما يعد مؤشراً لوجود بوادر انقسام داخل صفوف الحركتين[43].

تطور الصراع في السودان:

شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل عام 2023م، قامت خلالها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين، فضلاً عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية وفيما يلي عرض لأبرز تطورات الصراع خلال الأيام الأولى من بدء المواجهة العسكرية بين الجانبين.

أولاً: تطورات الصراع قبل إقالة حميدتي من مجلس السيادة:

1.إعلان قوات الدعم السريع السيطرة على القصر الرئاسي وتصعيد المواجهات في الخرطوم.

لم تتمكن التقارير الدولية من تحديد أي من الجانبين الذي بدأ بإطلاق النار على الطرف الآخر، ولكن في صباح يوم 15 أبريل عام 2023م، اشتد القتال بين الجانبين، حيث توجهت قوات الدعم السريع مستهدفة سلاح الطيران بوصفة أحد عناصر التفوق النسبي للجيش السوداني، وهاجمت كل من مطار الخرطوم، وقاعدة الأبيض الجوية في شمال كردفان، وقاعدة مروي الجوية في شمال السودان، وفي ذات اليوم، أصدرت قوات الدعم السريع بياناً يدعي السيطرة على القصر الرئاسي ومطار الخرطوم الدولي، من بين مواقع رئيسية أخري، كما أعلن السيطرة على التلفزيون السوداني[44]. ومن جهتها هاجمت القوات التابعة للجيش السوداني مواقع سكنية أكدت تقارير مخابراتية تمركز بعض قوات الدعم السريع فيها، ولعل هذا ما أسفر عن حالة

من الفوضى راح ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء نتيجة تبادل إطلاق النار بين الجانبين. وفي السياق ذاته، اتهم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، القائد الفعلي للسودان وقائد القوات المسلحة السودانية، قوات الدعم السريع بتنفيذ انقلاب عسكري ضده، غير أنه أعرب عن استعداده للتفاوض مع قوات الدعم السريع، ومن جانبه دعا محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، المجتمع الدولي إلى التدخل، متهماً القوات المسلحة السودانية بقصف المدنيين[45].

2.انتقال الصراع من الخرطوم إلى مختلف ولايات السودان:

بالرغم من أن الصراع انطلق من الخرطوم لأول مرة في تاريخ السودان- إلا أنه سرعان ما انتشر في مختلف الولايات شرقاً وغرباً ليشمل القضارف ودارفور وأم درمان وغيرها،وخلال يومين فقط من بداية الصراع، اندلعت اشتباكات بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في ولايات كسلا والخرطوم وشمال كردفان وجنوب دارفور، وامتدت الأعمال العدائية لتطال ما يقارب من نصف عدد ولايات السودان الذي يقدر بـ16 ولاية، وفي 17 ابريل واصلت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية القتال للسيطرة على مطار الخرطوم الدولي، وفي ذات اليوم، أفاد الجيش السوداني باستعادة السيطر على القصر الجمهوري[46].

أما بخصوص الإعلام السوداني، فحتى يوم 18 أبريل كانت المحطة الإذاعية المملوكة للدولة لا تزال خارج البث، بينما كانت المحطة التلفزيونية المملوكة للدولة تبث بعض الأغاني الوطنية ولقطات انتصارات الجيش، كما بثت بيان الانشقاق عن الجيش الذي ألقاه المتحدث باسم قوات الدعم السريع[47].

3. محاولات التهدئة ووقف إطلاق النار:

أدي تصعيد القتال بين الجانبين إلى اغلق المستشفيات وغلق الطرق الأمر الذي أسفر عن حالة من الشلل التام في تحركات المواطنين لاسيما في العاصمة الخرطوم ليس هذا فحسب، بل تعرضت الكثير من المستشفيات لهجمات صاروخية مباشرة من كلا الجانبين، كما تم الهجوم على الطائرة التابعة للأمم المتحدة، وفي ظل غلق المطارات أصبحت الوساطة من جانب دول الجوار أمراً من الصعوبة بمكان. وبعد تدخل أمريكي، تم الإعلان عن الالتزام بوقف اطلاق النار لمدة 24 ساعة اعتباراً من 18 أبريل وذلك للسماح بمرور آمن للمدنيين والمساعدات الإنسانية، وبعد ساعات نفى على تويتر الالتزام بوقف إطلاق النار، وبالمثل فقد رفضت قوات الدعم السريع وقف إطلاق النار، وأكدت بعض التقارير الدولية أن حصيلة الخسائر يوم 17 أبريل قدرت بنحو 180 قتيل وما يزيد عن 1800 جريح، وفي منتصف الأسبوع الثاني من القتال، أعلنت وزارة الصحة أن حجم الخسائر البشرية تقدر بما لايقل عن 528 قتيلاً و4599 جريحاً، ولكن هذه الإحصاءات ليست دقيقة بالقدر الكافي، حيث يرجح أن تكون الأعداد الفعلية أكثر من ذلك[48].

لقد تدخلت العديد من الأطراف والقوى الدولية والأقليمية من أجل تهدئة الأوضاع في السودان ووقف إطلاق النار، وبالفعل أسفرت جهود الوساطة التي تمت برعاية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيقاد، وكذلك جهود المجموعة الرباعية الدولية ممثلة في (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار لمدة 72

في أواخر شهر أبريل، وحتى نهاية شهر أبريل الذي تفجر فيه الصراع فشلت أربع محاولات لوقف إطلاق النار نتيجة اختراق الهدنة من جانب الطرفين المتحاربين[49]. وفي 20 مايو 2023م أعلنت الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية توصل طرفي الصراع إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار لمدة سبع أيام وذلك بداية من يوم 22 من ذات الشهر. ورغم ذلك، استمرت الاشتباكات بين الجانبين طوال يوم 23 مايو، واستمرت الغارات الجوية والاشتباكات في الخرطوم حتى بعد دخول الاتفاق الفعلي إلى حيز التنفيذ الفعلي، بالرغم من قيام كلا الطرفين بالتوقيع على الهدنة[50].

ثانياً: تطورات الصراع بعد إقالة حميدتي من مجلس السيادة:

1.إقالة حميدتي واستمرار التصعيد:

في خطوة اعتبرها المحللون تصعيدية، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 22 مايو 2023م إقالة الفريق محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع من منصبه كنائب لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، وكلف مالك عقار عضو مجلس السيادة وقائد» الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال» بالقيام بمهام نائب رئيس المجلس خلفاً لحميدتي. ولعل لاختيار مالك عقار خلفاً لحميدتي ما يبرره، فمن جهة أراد البرهان تجنب انحياز الحركات المسلحة إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك من خلال اختيار عقار بوصفة قائداً لواحدة من هذه الحركات، ومن جهة ثانية،أراد البرهان استثمار علاقات عقار الداخلية والإقليمية من أجل حشد موقف دبلوماسي وإقليمي داعم للجيش السوداني، ومن جهة ثالثة، فإن تعيين مالك عقار يعد بمثابة خطوة من جانب البرهان من أجل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية من خلال إحاطة نفسه بعدد من الموالين له وتصعيدهم على قمة المؤسسات السياسية في الدولة، والدال على ذلك سلسلة التعيينات التي أقرها البرهان خلال ذات الفترة[51]. وبتأمل إلى انعكاسات قرار إقالة حميدتي، يمكن القول إن هذا القرار يزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بل على العكس فقد زاد من تمسك كل طرف بفكرة الحسم العسكري ولعل هذه ما يضيف المزيد من التعقيد على الصراع الدائر في السودان ويجعل من إمكانية عودة المشهد السياسي في السودان لما كان عليه قبل تفجر الصـراع في 15 أبريل 2023م مسألة شبه مستحيلة.

2. إطلاق حملات لتجنيد الشباب واحتدام القتال على جبهات متعددة:

كانت العاصمة الخرطوم مسرحاً لقتال عنيف منذ بداية الصراع الذي تصاعد وامتدت آثاره إلى مختلف الولايات السودانية، وبعد فترة طويلة من القتال وخسائر كبيرة في صفوف الجانبين، شرعت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حملات تجنيد تستهدف المدنيين، وقامت قوات الدعم السريع بمبادرة لتجنيد الشباب من أحياء مايو وسوبا والخرطوم، ومنح مكافآت مالية للمجندين المحتملين، علاوة على ذلك، أعلنت العديد من الادارات الأهلية والمؤسسات التقليدية التي تنظم الحكم بين المجتمعات- بما في ذلك الرزيقات والسلامات والفلاتة عن دعمها لقوات الدعم السريع في وسط دارفور، وبالمثل فقد تعهد زعماء محليون آخرون من جنوب دارفور بالولاء لقوات الدعم السريع، وطلبوا من أعضائهم الانضمام إلى القتال ضد القوات المسلحة السودانية، ومن جانبها حشدت القوات المسلحة السودانية الدعم من جماعة أنصار السنة المحمدية الاسلامية وكل من جماعة الرشايدة وقبائل الهدندوا الذين أعلنوا دعمهم للقوات المسلحة السودانية، وكذلك فقد أفادت التقارير أن دعوة الفريق البرهان للمواطنين اللانضمام إلى صفوف الجيش في 27 يونيو 2023م قد أثارت استجابة كبيرة من الآف المتطوعين في ولايات مختلفة،بما في ذلك ولاية الجزيرة والقضارف ونهر النيل والشمالية[52].

لقد كان لهذا الحشد الجماهيري السالف ابلغ الأثر في تصعيد الصراع من الجانبين، ففي يوليو 2023م وبعد عدة مواجهة عدة انتكاسات في يونيو، تمكنت القوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على جبل أولياء والمنطقة المحيطة بمقر القيادة العامة في الخرطوم، بما في ذلك جسر النيل الأزرق وشارع النيل، كما سيطرت على قاعدة الشهيد حمودة لقوات الدعم السريع قرب وادي سيدنا، واستولت على عشرات الدبابات والمدرعات بالإضافة إلى أسلحة وأجهزة اتصالات، وفي تطور مقلق للأحداث، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع أجبرت مئات المدنيين على إخلاء منازلهم في جنوب الخرطوم، كما قامت بنقل السكان من المنطقة لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحويل المنطقة إلى منطقة عمليات عسكرية بالكامل، وتم إنشاؤها كنقطة انطلاق لهجمات مستهدفة على قاعدة القوات المدرعة التابعة للقوات المسلحة السودانية في جنوب الخرطوم، وفي دارفور سيطرت قوات الدعم السريع على مناطق إضافية خلال النصف الأول من شهر يوليو2023م، الأمر الذي عزز سيطرتها في المنطقة، وفي 16 يوليو سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة كاس الواقعة في جنوب دارفور وذلك بعد يومين متتاليين من الاشتباكات العنيفة مع القوات المسلحة السودانية، كما سيطرت قوات الدعم السريع على قاعدة اللواء61 للقوات المسلحة السودانية، وأسرت العشرات من جنود القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك القائد بالإضافة إلى المركبات العسكرية والمدافع ومستودعات الذخيرة[53].

3.فشل جهود تهدئة الأوضاع وتعثر إمكانية استعادة الاستقرار في السودان:

منذ تفجر الصراع في السودان، حاولت العديد من الأطراف الدولية والعربية والغربية التدخل من أجل التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار، ولقد كانت السمة السائدة في هذا الصراع السوداني قيام أطراف الصراع بخرق الهدن التي تم الاتفاق عليها، وسط اتهامات متبادلة من كل طرف للطرف الآخر بخرق هذه الهدن، حيث بلغت الهدن التي تم اختراقها خلال الشهر الأول من تفجر الصراع(من 16 أبريل حتى10 مايو) نحو 7 هدن الأمر الذي يعد مؤشر لعدم رغبة الطرفين في الدخول في مفاوضات جادة تضع نهاية للحرب[54]. وفي إطار وساطة أمريكية- سعودية، وتحت ضغوط أمريكية بفرض عقوبات على الأفراد المسئولين عن تهديد الاستقرار في السودان من الجانبين انطلقت المفاوضات في مدينة جدة في 6 مايو2023م، وتم التوقيع على «إعلان جدة» في 11 مايو من ذات العام وهو إعلان مبادئ تعهد خلاله الطرفان بالالتزام بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات وحماية المرافق العامة والخاصة، والسماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية، وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع في 20 مايو 2023م، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار قصير لمدة سبعة أيام، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق واستمر الطرفان في خرقه، وفي يوم 31 مايو 2023م، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بما جاء في إعلان جدة. وفي الأول من يونيو 2023م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على أفراد الجيش وقوات الدعم السريع وبعض الشركات التابعة للجانبين[55]. ولا تزال جهود إحلال السلم في السودان متوقعة بعد أن فشلت المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار في الأشهر الستة الماضية في حلحلة الصراع ووضع أطرافه على طريق التسوية وخلال الفترة منذ أغسطس حتى أكتوبر 2023م، تمكنت قوات الدعم السريع من إحكام قبضتها وفرض

سيطرتها على أجزاء كبيرة من غرب السودان، وكذلك على مساحات واسعة من ولاية الخرطوم،فضلاً على الاستيلاء على المزيد من الأراضي في شمال كردفان، بما في ذلك أم روابة، بالأضافة إلى حاميات عسكرية في زالنجي ونيالا، كما تمكنت القوات المسلحة السودانية من السيطرة على عدد من المدن.

يتضح مما سبق أن حجم المخاطر الجسيم التى تفرضها استمرار الصراع وخاصة على السكان المدنيين ومع اشتداد الأعمال العدائية وتورط المزيد من الجماعات المسلحة فانها تؤدي إلى تزايد حدة التفكك السياسي في الدولة من جهة وتفاقم الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوداني من جهة أخري

العوامل المسببة للصراع في السودان:

إن المتأمل لطبيعة وتطورات الصراع في السودان يدرك أن ثمة عوامل قد ساهمت في تصعيد الأوضاع حتى وصلت إلى مستوي المواجهات العسكرية المباشرة مخلفة خسائر كبيرة في الأرواح والمنشات الحيوية والبنية التحتية في الدولة ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية على النحو التالي:

أولاً: العوامل الداخلية المسببة للصراع في السودان:

ساهمت جملة من العوامل الداخلية في تصعيد الأوضاع في السودان حتى وصلت إلى الصراع الذي سرعان ما انتشر عبر مختلف الأقاليم السودانية وتعقدت أطرافه ولعل من أبرز الأسباب الداخلية المسببة للصراع في السودان ما يلي:

1. الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير:

يرجع البعض جذور الصراع الحالي في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام البشير، والذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قوى متنافسة مع بعضها البعض، حيث وظف قوات الدعم السريع(ميليشيا الجنجويد سابقاً) أثناء الصراع في دارفور لموازنة نفوذ الجيش، بحيث يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية من الإطاحة به.ولعل مراد ذلك عدم ثقة البشير في الجيش الذي يعتبر أقوى مؤسسة عسكرية في السودان، والذي قاد الكثير من الانقلابات العسكرية في الماضي، وبالرغم من استعانة البشير بقوات الدعم السريع عام 2019م لمحاولة السيطرة على الانتفاضة التي أطاحت به، إلا أن هذه القوات لم تستمر في الدفاع عن حكمه وتحالفت مع الجيش للإطاحة به[56]. ومن ناحية أخري،فقد تسببت سياسات البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية ومع انفصال جنوب السودان عام 2011م، خسر السودان نحو ثلاثة أرباع ثروتها النفطية، والتي أصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجنوب، ومنذ ذلك الحين، انشغل رجال المؤسسة العسكرية سواء قوات الجيش أو قوات الدعم السريع بتراكم الثروة من خلال جني أرباح النفط، فضلاً عن السيطرة على بعض الأنشطة التجارية الرئيسية ذات الصلة بإنتاج وتصدير اللحوم وتهريب الذهب، وغير ذلك من ممارسات زادت من حرص المؤسسة العسكرية والمنتمين لها على الحفاظ على سلطاتهم حتى يتسنى لهم الحفاظ على ثرواتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والمادية[57].

يمكن القول إن نظام البشير قد أنشأ أجهزة دولة موازية تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، الأمر الذي عزز من فكرة إنشاء ميليشيا يمكنها استغلال التناقضات بين الأجهزة المتنافسة. وبعد سقوط نظام البشير حرصت الميليشيات المسلحة الموجودة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، على الاستفادة من حالة الفوضي التي مرت بها السودان في تعزيز مكاسبها، وحرصت على إبقاء ميليشياتها تحت إمرتها، مع اكتسابها شرعية قانونية لاسيما في المناطق التي تسيطر عليها، واستغلت

سيطرتها على بعض الأقاليم في التربح من خلال أعمال السلب والنهب للمخازن والمؤن الغذائية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية، وفي هذا الإطار تعززت الشبكات الأمنية للميليشيات المسلحة وتحولوا من برنامج لإعادة الدمج والتسريح- وكان يفترض بموجبه نقل عناصر من هذه الميليشيات في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن حسب قدراتهم وتسريح الباقي وتأهيلهم للانخراط في الحياة المدنية إلى ما سمي القوات المشتركة لحماية المدنيين، ونتيجة كل ذلك أنه تم الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تقوم بتنفيذ مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة، بالاشتراك مع عدد محدود من وحدات القوات الحكومية الرسمية الأمر الذي ساهم في تعزيز سيطرتهم الأمنية على العديد من المدن التي لم يكن بإمكانهم دخولها من قبل[58].

2. التنافس على السلطة بين أفراد المكون العسكري:

يري الكثير من المحللين أن الخلاف الذي دب بين البرهان وحميدتي إنما يرجع بالأساس إلى التنافس بينهما على السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع كل طرف منهما إلى حشد رجاله من أجل الإطاحة بالطرف الآخر، وذلك بغية الاستئثار بالسلطة والاستحواذ على الثروة. ولعل هذا ما بدأ جلياً من خلال بعض القرارات والمواقف التي اتخذها كلا الطرفين خلال الفترة السابقة على الصراع، حيث قام البرهان بالإفراج عن موسى هلال وهو ابن عم حميدتي الذي ينافسة في القيادة على القبائل العربية في دارفور والذي كان في السجن بتعليمات من الرئيس السوداني السابق عمر البشير.ليس هذا فحسب بل أن البرهان أصدر أمراً بعدم السماح بسفر أي من أعضاء مجلس السيادة بدون إذن منه، الأمر الذي اعتبره حميدتي بمثابة محاولة لتحجيمه وتقليص نفوذه ومنعه من ممارسة أدوار سياسية في ملفات هامة. ورداً على هذه القرارات، قام حميدتي بالسفر إلى تركيا من دون موافقة البرهان، كما قام بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الجانب التركي، ولعل هذا ما أثار حفيظة البرهان كما أثار مخاوفه من تحركات حميدتي ومساعي لتعزيز سلطاته في الدولة[59].

3. الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري:

يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصورات بينهما فيما يتعلق بتطبيق بعض بنود الاتفاق الإطاري والجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الإطاري قد تم توقيعه في الخامس من ديسمبر عام 2022م بين أفراد المكون العسكري في السودان وعلى رأسهم البرهان وحميدتي وعدد من القوى المدنية وفي مقدمتها قوي الحرية والتغيير، ولقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد ضغوط إقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان(الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد) إلى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات.وتضمن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية ضمت المبادئ العامة وقضايا ومهام الانتقال وهياكل السلطة الانتقالية والأجهزة النظامية[60]. ولعل من أهم ما نص عليه الاتفاق الإطاري مايتعلق بـ»إصلاح القطاع الأمني» وذلك من خلال دمج قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، وكذلك دمج الفصائل المسلحة الأخرى في إطار الجيش بقيادة البرهان، وهنا اختلف الجنرالان بشأن الجدول الزمني للدمج، ففي حين أراد البرهان دمج قوات الدعم السريع في فترة قصيرة لا تتجاوز عامين على أقصى تقدير، رأي حميدتي أن الدمج يمكن أن يحدث بعد10 سنوات بحيث يكون قوته تابعة للقيادة المدنية التي يفترض أن تتولى السلطة وليس الجيش.

هنا تجدر الإشارة إلى أن كلا الطرفان يواجهان ضغوطاً ذات صلة بالاتفاق الإطاري ذلك أن البرهان يواجه مقاومة شديدة للاتفاق من قبل كل من الجيش والإسلاميين وذلك نظراً لما ينص عليه الاتفاق من

تسليم السلطة للمدنيين، وفي المقابل حاول حميدتي إطالة أمد دمج قواته داخل صفوف الجيش، مستغلاً في ذلك عدم وجود بند في الاتفاق يلزم بفترة معينة أو جدول زمني للدمج، وفي هذا الإطار، سعى حميدتي إلى كسب تأييد القوي المدنية من خلال المطالبة بأن تكون قواته تحت سيطرة مدنية وليس تحت سيطرة الجيش، مستغلاً في ذلك مخاوف القوى المدنية من عودة الإسلاميين وأنصار نظام البشير في الحكم[61].

ثانياً: العوامل الخارجية المسببة للصراع في السودان:

منذ انتهاء حكم نظام البشير عام 2019م، ازداد الوضع السياسي في السودان تعقيداً حيث تولت المؤسسة العسكرية النصيب الأكبر من إدارة المرحلة الانتقالية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2021م، عندما أطاح عبد الفتاح البرهان بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، الأمر الذي ساهم في انفراد المكون العسكري بالسلطة وتعظيم سيطرته على مفاصل الدولة، وفي هذا الإطار، استغلت بعض الدول العربية والغربية تطلعات كل من البرهان وحميدتي من أجل تحقيق مصالحها لاسيما فيما يتصل بالوصول إلى ثروات السودان، ولعل هذا ما يستوجب عرض أبرز المؤثرات الخارجية التي أثرت على أطرف الصراع وأدت إلى تأزم الوضع بينهما حتى وصل إلى المواجهة العسكرية

1.السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني:

يرى العديد من الباحثين أن العامل الخارجي كان من بين مسببات الصراع الدائر في السودان حالياً، وذلك أن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى صنع السلام ووضع حد للصراعات التي شهدتها السودان أدخلت السودان في دوامة من الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية ولم تحقق أهدافها المرجوة بحال، وبالنظر إلى الموقف الأمريكي من الصراع الدائر في السودان حالياً يمكن القول أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على القوى المدنية من أجل التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة عام 2019م والذي نص على تولي العسكريين الحكم 12 شهراً يتولى بعدها المدنيون السلطة 18 شهر كان لها أبلغ الأثر في إضافة المزيد من التعقيد على الأوضاع الداخلية في السودان، الأمر الذي زاد من صعوبة تسليم السلطة للمدنيين،بل على العكس فقد منح رجال المؤسسة العسكرية المزيد من الوقت من أجل حشد صفوفهم للقتال، وهو ما أدخل السودان في حلقة مفرغة من الصراعات مبعثها حرص المكون العسكري على الاستمرار في الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون تسليمها للمدنيين، ولعل هذا ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل الأمريكي مع الأزمة السودانية لم يسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، بل على العكس فقد زاد المشهد السياسي تعقيداً وساعد على تهيئة الفرصة المناسبة لتمكين المؤسسة العسكرية بفصائلها المختلفة،الأمر الذي تطور لاحقاً حتى وصل إلى الصراع المتصاعد والمنتشر في مختلف الأقاليم والولايات السودانية[62].

2. الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع:

لقد ساهمت بعض السياسات التي انتهجتها كل من روسيا والأمارات في توفير الدعم المستمر لقائد قوات الدعم السريع، الأمر الذي زاد من حرصه على توسيع نفوذه المالي والإثراء الذاتي، من خلال السيطرة على مورد الذهب الذي لعب دوراً محورياً في تعميق العلاقات بين قائد قوات الدعم السريع ودولة الإمارات التي قامت بشراء إنتاج السودان من الذهب بالكامل خلال النصف الأول من عام 2022م، ولقد تمكن حميدتي من استغلال عوائد الذهب الكبيرة والاستفادة منها في إعادة بناء مليشياته وإضفاء الطابع السياسي عليها، ليس هذا فحسب، بل أن صلات قائد قوات الدعم السريع مع قائد شركة فاقنر الروسية للخدمات

الأمنية ساعدت في تسهيل عمليات تهريب الذهب مقابل تقديم خدمات تدريبية وتسليح لقوات الدعم السريع من جانب قوات فاقنر الروسية، كما ساهمت في بناء شبكة علاقات دولية تمكن حميدتي من خلالها من زيارة روسيا في فبراير 2022م وإجراء مباحثات مع وزير خارجية روسيا وإعلان تأييده لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، كل هذا وغيره ساهم في وجود أطراف خارجية تربطها مصالح قوية بقوات الدعم السريع، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم لهذه القوات في مواجهة القوات المسلحة السودانية وزاد من تعزيز موقفها في الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023م[63].

تداعيات الصراع في السودان:

لقد أسفر الصراع في السودان عن جملة من التداعيات التي أمتدت آثارها السلبية إلى خارج حدود الإقليم السوداني ويمكن تقسيمها إلى قسمين تداعيات ذات طابع سياسي وتداعيات ذات طابع اقتصادي.

أولاً: التداعيات السياسية للصراع في السودان:

تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية داخل السودان بالصراع بشكل يستدعى الانتباه خاصة مع تصعيد المواجهات العسكرية التي انتقل أثرها الصراع من الخرطوم إلى غيرها من الولايات السودانية، الأمر الذي أسفر عن خسائر كبيرة امتدت آثارها إلى دول الجوار السوداني.

1.تزايد أعداد القتلي من المدنيين:

أشارت بعض التقارير إلى تزايد أعداد القتلى وبخاصة من المدنيين خلال الثلاثة أشهر الأولى من الصراع، حيث قدرت أعداد القتلي بنحو5000 قتيل، ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، حيث تشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن العدد الفعلي للضحايا خلال الستة أشهر الأولى للصراع، أي منذ 15 أبريل حتى 15 أكتوبر من العام 2023م يصل نحو7 الف قتيل وبالاضافة إلى حوالي 12 ألف مصاب ولكن يصعب الوصول إلى إحصاء دقيق بأعداد القتلي وذلك بسبب الصعوبات البالغة في التعرف على الجثث والوصول إليها وانتشالها وسط القتل الدائر في السودان، وبخاصة في الخرطوم ودارفور[64].

2. كثرة انتهاكات حقوق الإنسان:

أكدت الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة على رصد الكثير من الأنتهاكات لحقوق الإنسان منذ تفجر الصراع في السودان في منتصف أبريل الماضي،حيث يواجه طرفا الصراع سواء القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع- اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ضد المدنيين خلال الصراع المحتدم بينهما.وفي هذا الإطار، فقد تم اعتقال عدد غير مسبوق من المدنيين بشكل تعسفي سواء من قبل قوات الدعم السريع أو المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية.وبحسب ما وردفي التقارير، فقد احتجزت قوات الدعم السريع أكثر من 5,000 شخص في الخرطوم، بما في ذلك حوالي 3,500 مدني. تم احتجازهم في "ظروف مهينة وغير إنسانية خالية من الكرامة الإنسانية وأبسط ضروريات الحياة". وبالمثل فهناك اتهامات للمخابرات العسكرية السودانية باعتقال حوالي 1500 شخص. وجدير بالذكر أن الضمانات الإجرائية والرقابية التي كانت تمنح المحتجزين في السابق بعض الحماية لم تعد قابلة للتطبيق في ظل ظروف الصراع. ولعل ما ا زد الأمور صعوبة استخدام كلا الطرفين لمراكز احتجاز سرية غير معترف بها. وفي هذا السياق، هناك أدلة على استخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل كلا القوتين ضد المحتجزين لديهما، وذلك إما لتخويفهم وانتزاع المعلومات، أو لمعاقبتهم على افتراض كونهم يدعمون الجانب الآخر[65].

لقد كان العنف الجنسي سمة ثابتة منذ بداية الصراع،فخلال الأسبوعين الأولين من تفجر الصراع، أبلغت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة [66] في السودان عن وجود ما لا يقل عن 24 حالة عنف جنسي في الخرطوم و 25 حالة في نيالا بدارفور، ويبدو أن معظمها ارتكبها ضباط يرتدون زي قوات الدعم السريع.وفي يونيو 2023 ، تلق المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن وقوع 18 حادثة عنف جنسي ضد، ما لا يقل عن 53 امرأة وفتاة خلال الصراع في السودان. وحتى أواخر يوليو 2023 م وثقت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة 108 حالة اغتصاب وعنف جنسي. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى بكثير، حيث أكدت سليمة إسحاق رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أن عدد الحالات التي سجلتها تمثل نسبة لا تتعدى 2 % من إجمالي الحالات الفعلية. ولعل ذلك مرده إلى جملة من العوامل من بينها الضغوط المجتمعية مثل الخوف من الوصم الاجتماعي، أو الخوف من تداعيات الإبلاغ، أو تعرض الناجيات للحصار في مناطق لا توجد بها خدمات طبية فاعلة، أو انقطاع الاتصالات، أو عدم قدرة الناجيات على الوصول إلى أدوات الاستجابة الأولى للعنف الجنسي[67]

في 5 أكتوبر عام 2023 ، تقدمت بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنرويج بطلب لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وذلك لإرسال بعثة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى السودان لمراقبة خروقات حقوق الإنسان، والبحث عن جرائم محتملة ارتكبت ضد النساء واللاجئين والأطفال.وصوتت 19 دولة بالموافقة على القرار، بينما رفضته 16 دولة، وامتنعت 12 دولة عن التصويت[68].

كانت وزارة الخارجية السودانية قد أعربت عن رفضها القاطع لمشروع القرار قبل صدوره، لكونه جانب الصواب في توصيفه لما يجري في السودان، ووصفته في التحامل على القوات المسلحة السودانية، كما انتقدت مشروع القرار بـ (المتطرف) لكونه"يفتقد إلى الموضوعية" لمساواته بين القوات المسلحة والدعم السريع، متهمة الأخيرة بارتكاب فظائع ضد المدنيين، من تطهير عرقي ومجازر جماعية في دارفور، وغير ذلك من جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب والتشريد لآلاف المدنيين[69]. وبالرغم من رفض الخرطوم لمشروع القرار، إلا أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتمد قراراً يوم 11 أكتوبر 2023 بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الوضع في السودان، مشدداً على الحاجة الملحة للتحقيق فيما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان ومكان وقوعها. ولقد دعا القرار أطراف الصراع إلى التعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق في أداء المهام المكلفة بها، كما حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للبعثة في سبيل تنفيذ ولايتها. وجدير بالذكر أن البعثة تتكون من ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،على أن يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، وذلك لفترة أولية مدتها عام. وبموجب القرار ذاته، فقد تم تكليف البعثة الدولية بالتحقيق، وإثبات الحقائق والظروف والأسباب الجذرية لجميع المزاعم والاتهامات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المرتكبة ضد اللاجئين.ووفقاً للقرار،على أن تقوم البعثة بتحديد الأفراد والكيانات المسئولة عن الانتهاكات أو غيرها من الجرائم ذات الصلة، وذلك لضمان مساءلة ومحاسبة المسئولين عنها. وبالمثل فقد نص القرار على أن تقدم بعثة التقصي توصيات بشأن تدابير المساءلة بما في ذلك حسب الاقتضاء- المسئولية الجنائية الفردية، ووصول الضحايا إلى العدالة[70].

سارعت أحزاب سياسية وهيئات قانونية للترحيب بالقرار، معتبرة إياه بمثابة خطوة جادة لتحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من المحاسبة، حيث وصف (التجمع الاتحادي) أحد فصائل تحالف قوى الحرية والتغيير،القرار بأنه خطوة جادة لكشف ،الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها خلال الصراع،مشدداً على ضرورة تقديم كل من يثبت تورطه في مثل هذه الانتهاكات للعدالة[71].

3.تزايد أعداد اللاجئين والنازحين:

تشير الإحصاءات الخاصة بأعداد اللاجئين والنازحين في السودان إلى أن ثمة تزايد مضطرد لأعداد الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والفرار سواء داخليا أو خارجيا من جراء الصراع، وحتى يوم 9 أغسطس 2023، نزح 3 مليون شخص داخليًا (منهم 2.2مليون نازح من ولاية الخرطوم)، بينما عبر ما لا يقل عن 880,000 شخص إلى دول الجوار السوداني، وذلك بسبب القتال المستمر بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وجدير بالذكر أن معظم الأشخاص الذين عبروا الحدود السودانية توجهوا إلى تشاد (348,000)، تليها مصر (279,000)، وجنوب السودان (201,000)،وأثيوبيا ووفقاً لإحصاءات مكتب الأمم .(31,000)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (17,000)المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، تتزايد أعداد المهاجرين الداخليين وعبر الحدود يوماً بعد يوم، ففي مطلع شهر سبتمبر 2023 ، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً أكدت فيه أن هناك نحو 4.8 مليون مواطن سوداني أجبروا على ترك منازلهم على خلفية الصراع المحتدم في السودان، منهم حوالي 3.8 مليون نازح ونحو مليون لاجئ غالبيتهم من تشاد (41 %) ومصر (26 %)، وجنوب السودان (22وفي 24 أكتوبر من ذات العام، أكدت الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة تزايد أعداد النازحين داخليا الذين تم تسجيل تحركاتهم بحيث وصل عددهم إلى 4.63 مليون نازح غالبيتهم من النساء والأطفال، بينما وصل عدد اللاجئين السودانيين في دول الجوار إلى نحو 1.23 مليون لاجئ[72].

4. إضعاف السلطة المركزية وتهديد كيان الدولة:

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديداً واضحاً لـ "احتكار الدولة للعنف"، الأمر الذي أسفر عن حالة من الفوضى يمكن أن تؤدي لنتائج بالغة الخطورة تهدد كيان الدولة حال استمرار الصراع،يمكن القول أن هناك لامركزية في السيطرة على وسائل العنف في الدولة، حيث باتت الميليشيات تضطلع بدور بارز في إطار الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن، كما باتت تحكم قبضتها على مساحات شاسعة من الأرض، بل وتسيطر على مناطق بعيدة عن قبضة القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أضعف من السلطات المركزية للدولة في ظل عدم احتكار السلطات الرسمية للنظام لوسائل العنف، وفي ظل المنافسة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع من أجل السيطرة على الأجهزة والمنشآت الحيوية داخل الدولة، فإن سلطات الدولة في السودان تبدو مرشحة للمزيد من التآكل والتقلص، الأمر الذي يشكل تهديداً لكيان الدولة ذاتها إذا ما استمر الصراع في السودان[73].

5.تهديد الاستقرار الإقليمي:

يهدد الصراع الدائر في السودان بزعزعة الاستقرار في المنطقة ككل، حيث كررت الأمم المتحدة التحذيرات من أن السودان على وشك الانزلاق إلى (حرب أهلية شاملة) تزعزع الاستقرار في المنطقة، وذلك نظراً لحالة الانفلات الأمني التي تشهدها المدن السودانية وضعف الرقابة على الحدود من جهة، وكذا نظراً للتداخل الإثني بين السودان ودول جواره من جهة أخرى. وتعتبر تشاد من أبرز الخاسرين من استمرار

الصراع في السودان، حيث تعاني الأولى من عدم استقرار سياسي نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام ومسلحي داعش في بحيرة تشاد، فضلاً عن حركات التمرد مثل جبهة التغيير والوفاق التي تجيد الاستفادة من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وربما تلجأ إلى نقل قاعدتها من ليبيا إلى دارفور، الأمر الذي يمكن أن يعطل جهود إحلال السلام الهش بين السودان وتشاد، كما يمكن أن يزيد من حدة الصراع في دارفور في ظل وجود انقسامات إثنية بين الجماعات المسلحة وبعضها البعض في دارفور. وبالمثل فإن جنوب السودان من أكثر دول الجوار تضرراً من استمرار الصراع في السودان، ذلك أن 90% من اقتصادها يعتمد على النفط الذي يتم تصديره عبر ميناء بورتسودان شمالاً، ولذا فإن الصراع الدائر في الخرطوم قد يعطل شحنات النفط، الأمر الذي سوف يسفر عن انهيار اقتصادي في جنوب السودان[74]. ومن ناحية أخرى، وكما سبقت الإشارة، تستضيف دول الجوار السوداني -خاصة مصر وتشاد وجنوب السودان- عددا كبيراً من اللاجئين السودانيين، ومع تطور الصراع وتعثر مبادرات الوساطة تزداد تدفقات اللاجئين، الأمر الذي يعقد عملية التعايش السلمي لهؤلاء اللاجئين في دول الجوار، كما يهدد الاستقرار في الإقليم، لاسيما في ظل شح الموارد وضعف الخدمات الطبية وانتشار موجات حادة من الجفاف والفيضانات التي تعرقل وصول المساعدات إلى معسكرات اللاجئين، فضلاً عن اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في الكثير من دول الجوار مثل إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى[75].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان:

يواجه الاقتصاد السوداني الكثير من الأزمات منذ عام 2019م، ولقد ساعد الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023 في تفاقم حدة الأزمات سالفة الذكر، فضلاً عما لحق بالبنية التحتية من خسائر نتيجة المواجهات العسكرية التي انطلقت من العاصمة السودانية وانتشرت فيما بعد إلى خارج العاصمة. ولعل من أبرز التداعيات الاقتصادية الصراع ما يلي:

1. ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع قيمة العملة الوطنية:

لقد شهدت الأسابيع الأولى من الصراع ارتفاعاً ملحوظ اً في أسعار الغذاء والسلع الأساسية، فضلاً عن نقص المعروض منها نتيجة إغلاق العديد من المحال التجارية ومنافذ بيع السلع الأساسية مع احتدام القتال. ولقد سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً قدر بنسب تتراوح بين 300 % و 400 %، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار اللحوم إلى أكثر من 8 آلاف جنيه سوداني[76]. ومن ناحية أخرى فقد أفاد برنامج الغذاء العالمي في أحدث تقرير لمرصد الأسواق في السودان أن أسعار القمح والذرة الرفيعة ارتفعت خلال سبتمبر 2023 . وبالرغم من أنه لم تُصدر أية تحديثات لمعدلات التضخم منذ فبراير، 2023 ، إلا أن التوقعات تشير إلى أنها ستتجاوز 300 % بحلول نهاية عام 2023م، وستواصل ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2024 ، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، وذلك وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الخارجي، فقد سجلت قيمة الجنيه السوداني ت ا رجعاً كبيراً مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفضت قيمته من 7.01 جنيه سوداني مقابل الدولار في يناير 2018 إلى حوالي 600 جنيه سوداني مقابل دولار واحد في مايو 2023م[77].

2. تدمير البنية التحتية:

أدى الاستخدام المكثف للأسلحة الثقيلة من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال كردفان إلى إلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية المدنية الحيوية، كما أدت الاشتباكات إلى

إغلاق طرق حيوية مثل طريق أم درمان وبارا والأبيض وكوستي، فضلاً عن تدمير عدد من المرافق والمنشآت الصحية، حيث أصاب القصف الجوي مستشفى في شمال كردفان، مما أدى إلى تقييد تقديم الخدمات من قبل المنشأة الصحية بشدة. ومن ناحية أخرى، أدى القتال المتبادل إلى حدوث انقطاع متكرر للتيار الكهربائي وكذا انقطاع لتوصيلات المياه الحكومية. وبالمثل فقد تم الإبلاغ عن هجمات على منشأة مصفاة الأبيض لتكرير النفط، والتي تعرضت للتخريب والنهب، مما أدى إلى تقييد إمدادات النفط في المنطقة. وكذلك فقد أثر الصراع على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث قامت قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة التابعة لها بنهب المؤسسات المالية في المنطقة، مما أدى إلى إغلاق البنية التحتية المصرفية[78].

3. تعليق المساعدات الدولية وانعدام الأمن الغذائي:

لقد أسفر الصراع السوداني عن توقف برنامج الغذاء العالمي، وذلك على خلفية الاضطرابات وسوء الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج كان يستهدف توفير الغذاء لما يقرب من 2 مليون مواطن يواجهون أزمة حقيقية في توفير الأمن الغذائي في 11 ولاية سودانية.[79] وفي شهر نوفمبر 2023 ، أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أن هناك حوالي 24.7 مليون سوداني،أي قرابة نصف عدد السكان بالسودان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، من بينهم 14مليون طفل. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر ملايين الأشخاص – وخاصة في الخرطوم ودارفور و كردفان- إلى الغذاء والماء والمأوى والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والتغذية. ومع تدهور الوضع الإنساني، ضعفت قدرة المجتمعات المحلية على التكيف.وفي الوقت نفسه، يواجه ما يقدر بنحو 20.3 مليون شخص أي 42% من السكان في السودان - انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن بين هؤلاء، هناك 6.3 مليون شخص في مستويات الجوع الطارئة، على بعد خطوة واحدة من المجاعة، ويعاني حوالي 3.5مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، منهم 700 ألف يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للوفاة بمقدار 11 مرة مقارنة بأقرانهم الأصحاء[80].

4. انتشار عمليات نهب وتدمير الممتلكات والمنشآت الاقتصادية:

منذ بداية الصراع، انتشرت عمليات النهب على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، خاصة في الخرطوم، حيث نهب المقاتلون الأشياء الثمينة بما في ذلك النقود والذهب والسيارات، بالإضافة إلى محتويات المنازل والمكاتب والمتاحف والجامعات والمكتبات والمخازن والمباني الحكومية. على سبيل المثال، ورد أن رجال مسلحين يشتبه في انتمائهم لقوات الدعم السريع حاولوا نهب فرع بنك السودان المركزي في الخرطوم. وبعد أن تم إلقاء القبض عليهم من قبل مسئولي القوات المسلحة السودانية، أشعل الرجال النار في المبنى ولاذوا بالفرار، كما ورد أن رجال مسلحين نهبوا ما لا يقل عن ثلاثة بنوك أخرى خلال هذه الفترة. وبالمثل فقد أفادت منظمات الإغاثة الإنسانية باستمرار نهب المرافق الطبية وإمدادات الإغاثة بصورة تبدو ممنهجة. وجدير بالذكر أن بعض السلع التي نهبت من قبل قوات الدعم السريع تم طرحها للبيع في وقت لاحق، وذلك في الأسواق المحلية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والتي يطلق عليها أحيانًا بالعامية "أسواق دقلو". وقد قدّر تقرير صدر مؤخراً قيمة الممتلكات والسل المنهوبة خلال الصراع بمبلغ 40 مليار دولار[81].

خاتمة:

وبعد دراسة وتحليل الصراع العسكري في السودان ، يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1. يتسم تاريخ السودان الحديث والمعاصر بكثرة الانقلابات العسكرية إلى حد لافت يكاد يصنف السودان على قمة الدول العربية المنتجة لها، كما سجل مكانة متقدمة أيضاً بأفريقيا في هذا المضمار.
2. شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر أخرهم كان في 25 أكتوبر2021 وهو انقلاب على المسار الديمقراطي وليس السلطة الحاكمة.
3. إن الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن لا يمكن فهم ديناميكاته بمعزل عن السياق التاريخي للتفاعلات على مسرح الحياة السياسية السودانية، وكذا السياق التاريخي للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في السودان، فمنذ استقلال السودان، تعاظم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث حكم العسكريون البلاد لفترة تربو على النصف قرن، الأمر الذي كرس ظاهرة تسييس المؤسسة العسكرية، بحيث أصبحت النخبة العسكرية تحتكر السلطة والثروة في السودان. ولقد جاء تكوين قوات الدعم السريع من جانب الرئيس السابق عمر البشير خوفاً من انقلاب المؤسسة العسكرية عليه وحرصاً على وجود قوات تحدث نوعاً من التوازن مع قوات الجيش. وعليه فقد تفجر الصراع بين أفراد المكون العسكري حرصاً من كل طرف منهما على الحفاظ على مكتسباته السياسية والاقتصادية، دون الاضطرار للخضوع للطرف الآخر الذي يتوازن معه نسبياً إلى حد بعيد.
4. بالرغم من تركز أعمال العنف حول الخرطوم ودارفور إلى حد كبير، إلا أن هناك أجزاء أخرى من السودان تأثرت بشدة بالقتال الدائر بين الجانبين.، بما في ذلك ولايات كردفان الثلاث. ومع التقارب النسبي في الإمكانات والقدرات العسكرية لكل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بوصفهما أكبر قوتين عسكريتين في السودان، يصبح الحديث عن انتصار حاسم وسريع لأحد الطرفين على الآخر أمراً في غاية الصعوبة ، ولعل هذا ما يعزز من احتمالات استمرار الصراع لفترة زمنية طويلة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر سواء على الدولة بمؤسساتها أو على المجتمع.
5. لقد تم استهداف المدنيين بشكل مكثف سواء من قبل قوات الدعم السريع أو حتى القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التصعيد لأعمال العنف، كما ا زد من حجم الخسائر المادية والبشرية التي منيت بها السودان.
6. أسفر الصراع عن تهجير ملايين المواطنين قسراً إلى دول جوار السودان بينما فر العديد من الأفراد لتجنب التعرض للأذى في تبادل إطلاق النار من الهجمات بين الفريقين المتصارعين. وفي ظل تعقد وتشابك التركيبة الإثنية بين السودان ودول جواره، فإن حالة عدم الاستقرار في السودان وما تبعها من أزمة إنسانية يمكن أن تمتد لدول الجوار، إنما يزيد من التوترات الإقليمية وينذر بصراعات محتملة في دول الجوار السوداني على المدى المتوسط أو الطويل.

7. إن قيام كلا الطرفين المتصارعين بإطلاق عمليات التعبئة وتجنيد الشباب من مختلف الجماعات في الصراع يهدد بنتائج كارثية، لا سيما بالنظر إلى تاريخ السودان الطويل في الصراعات والحروب الأهلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد التوترات بين مختلف الجماعات الإثنية المشكلة لشعب الدولة، مما يؤدي إلى زيادة أعمال العنف وامتدادها إلى جل أقاليم السودان، ومن ثم يؤدي إلى دخول السودان في حلقة مفرغة من العنف في ظل تصعيد الإجراءات والأعمال الانتقامية، الأمر الذي يزيد من اضطراب الوضع الأمني ويهدد بإطالة أمد الصراع.
8. تعرضت البنية التحتية الحيوية في السودان الأضرار بالغة، بما في ذلك المستشفيات والمنازل والبنية التحتية لتوليد الطاقة وتوزيعها وأنظمة معالجة المياه وإمداداتها و مرافق تصنيع الأغذية وشبكات الاتصالات. ولعل ذلك مرده إلى تركز المواجهات العسكرية في العاصمة الخرطوم، والتي تعد مقراً للأجهزة والسلطات الرسمية والمقر الرئيسي للبنوك والشركات الكبرى والبعثات الدبلوماسية، الأمر الذي أصاب أجهزة الدولة بحالة من الشلل والعزلة عن العالم الخارجي.
9. تفاقمت الأزمة الإنسانية القائمة في السودان، خاصة في ظل نقص الغذاء والمياه والإمدادات الطبية على نطاق واسع، فضلاً عن إصابة الكثير من المدنيين بجروح خطيرة أثناء الهجمات. ولقد ساهمت الاضطرابات الشديدة التي شهدتها السودان في ظل الاقتتال المتبادل بين الطرفين في تعثر خطة الاستجابة الإنسانية للسودان، ولا تزال هناك عقبات كبيرة أمام ضمان توصيل المساعدات إلى مستحقيها، الأمر الذي يعرض ملايين المواطنين وخاصة من النساء والأطفال لمخاطر انعدام الأمن الغذائي أو حتى للمجاعة.
10. بالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على بعض الأفراد المنتمين لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع،وكذلك على بعض الشركات التابعة للجانبين، وذلك بهدف الضغط على طرفي الصراع لإجبارهم على الدخول في مفاوضات، إلا أن المتأمل لتصاعد الأحداث واستمرار أعمال العنف المتبادل بين الجانبين حتى بعد فرض العقوبات يدرك أن هذه العقوبات لم تحقق أهدافها المرجوة، ذلك أن هذه العقوبات قد تضعف من قدرات الأطراف المتصارعة بدرجات متفاوتة، ولكنها لا تعالج جذور الصراع، الأمر الذي قد يدفع أطراف الصراع إلى الالتفاف على تلك العقوبات بصور مختلفة والاستمرار في التصعيد.
11. يشكل الصراع السوداني بمساراته الحالية وحتى المستقبلية تجسيداً عملياً لمقولات نظرية الحروب الجديدة، ولعل من أبرزها إضعاف هياكل السلطة المركزية للدولة لاسيما بعد الانقلاب العسكري ضد المكون المدني للسلطة الانتقالية ممثلاً في حكومة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر عام 2021 ، فضلاً عن وجود أنشطة اقتصادية تدعم طرفي الصراع، إلى جانب صعوبة إخضاع الأطراف المتحاربة لقواعد القانون الدولي، لاسيما في ظل تمدد الصراع ودخول العديد من حركات التمرد والميليشيات المسلحة على خريطة التفاعل مع هذا الطرف أو ذاك من أطراف

الصراع وعليه فقد بات كل طرف ينظر إلى الصراع بوصفه صراعاً مصيرياً على الوجود والبقاء في لعبة السلطة السياسية، وبالتالي فإن هزيمة قوات الدعم السريع تعني نهايتها، كما أن هزيمة الجيش السوداني من شأنها وضع مكانته ودوره في الحياة السياسية على المحك.

12. يمكن القول أن الخطوة الأولى في وضع نهاية لهذه الحرب تتمثل في تعطيل -أو تجفيف- المنابع -الداخلية والخارجية- لتمويل هذه الحرب، واستخدام النفوذ الدولي من أجل قطع إمدادات الأسلحة والوقود عن الفصائل المتحاربة، مع تبني مبادرات سواء إقليمية أو دولية جادة تستهدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع ليس فقط وقف إطلاق النار- وتساهم في فتح آفاق جديدة يمكن أن تكون جاذبة للطرفين لإقناعهم بمكاسب التسوية السياسية للصراع، وبمشاركة كل الفاعلين السياسيين المدنيين والعسكريين في الحياة السياسية السودانية.

وعليه فإن المتأمل لمجريات الأمور في السودان في الوقت الراهن يدرك أن مستقبل الأوضاع في هذه الدولة يدور في فلك أربعة سيناريوهات يمكن عرضها على النحوالتالي:

السيناريو الأول: استمرار حالة الصراع وتعطيل مسيرة الانتقال إلى حكم مدني:

يعتبر الوضع الحالي في السودان بالغ التعقيد، حيث عادة ما تعجز الاستراتيجيات العسكرية التقليدية عن تمكين أحد الأطراف من هزيمة الطرف الآخر في ظل هذا النوع من الصراع، ولذا فحتى إذا عاد بعض رجال قوات الدعم السريع من المنتمين للمؤسسة العسكرية إلى مواقعهم التقليدية فإن ذلك سيعني تطور الصراع ودخوله في جولة جديدة يتعذر معها انتصار طرف على الآخر، الأمر الذي يجعل من الانتقال إلى حكم مدني أمراً في غاية الصعوبة، وينذر بالعديد من التداعيات الكارثية على أمن واستقرار المنطقة وعلى مستقبل الدولة والمجتمع في السودان. ولعل في تاريخ الصراعات والحروب الأهلية في السودان ما يرجح هذا السيناريو، كونها صراعات طويلة الأمد وبعضها استمرت لعدة عقود.

السيناريو الثاني: تمكن أحد الطرفين من هزيمة الطرف الآخر وحسم الصراع لصالحه:

بالنظر إلى التوازن النسبي في ميزان القوة بين الطرفين المتصارعين، فإن تحقيق هذا السيناريو يعد أمراً بعيد المنال، لا سيما في ظل نظرة كل طرف من الأطراف للصراع باعتباره صراعاً مصيرياً، وإذا كان الجيش يمتلك من الأسلحة الثقيلة ما يكسبه ميزة على قوات الدعم السريع، فإن الأخيرة لديها خبرات ذات بال في حروب المدن، وتمتلك من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ما يكسبها قدرات خاصة على المناورة وسرعة الحركة، الأمر الذي يجعل من حسم الصراع لصالح أحد الطرفين مسألة يصعب تحققها عملياً على أرض الواقع، خاصة وأنه بعد مرور أكثر من سبعة أشهر منذ تفجر الصراع وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، لم يتمكن أي من الطرفين من إلحاق هزيمة تذكر بالطرف الآخر. وعليه، يصعب تصور هذا السيناريو في المستقبل المنظور، إلا حال حدوث انشقاقات في صفوف أحد الطرفين، الأمر الذي يهدد قدرته على الاستمرار ويحسم الصراع لصالح الطرف الآخر.

السيناريو الثالث: التوصل إلى تسوية سياسية تراعي مصالح الأطراف المختلفة:

إن المتابع لتطورات الصراع في السودان، وكذلك لمواقف أطراف الصراع أثناء المحادثات يدرك أن التوصل إلى تسوية سياسية في ظل هذه الظروف يبدو أمراً في غاية الصعوبة، لا سيما في ظل تعثر الوصول إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بين الجانبين على النحو السالف بيانه. وهنا يمكن القول إن تحقق هذا

السيناريو يبدو مرهوناً ببعض الظروف والتطورات التي يمكن أن تدفع الطرفان للدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، لعل من أبرزها إنهاك قوى الطرفين نتيجة المواجهات العسكرية المتبادلة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، واقتناع كل منهما بصعوبة إلحاق هزيمة بالطرف الآخر ومن ثم صعوبة الانتصار أو حتى تحقيق إنجاز عسكري في هذه المواجهة، ولذا يصبح لا بديل أمامهما سوى التفاوض، الأمر الذي يسمح بإجراء مفاوضات جادة بين الطرفين، شريطة وجود ضغوط دولية حقيقية تضمن التزام الطرفين بوقف إطلاق النار كما تضمن الالتزامات بالاستمرار في

المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تضع نهاية لهذه الحرب.

السيناريو الرابع: سيناريو تفكك وتقسيم السودان:

يمثل هذا السيناريو الوجه المتشائم لما قد يسفر عنه الصراع الدائر في السودان وما يشهده من تطورات متلاحقة وتصعيد للأحداث على أرض الواقع. وفي ظل المشهد المضطرب والصراع المحتدم في السودان حالياً، يمكن القول إن هذا السيناريو ليس مستبعداً لا سيما في ظل الانقسامات التي تشهدها السودان بالفعل في مختلف الولايات وبخاصة في دارفور والخرطوم، وذلك على غرار الأوضاع في ليبيا. ويعتبر هذا السيناريو هو الأسوأ بالنظر إلى ما سيترتب عليه من خلق حالة من عدم الاستقرار تمتد لتصل آثارها السلبية إلى دول الجوار السوداني في منطقة القرن الأفريقي وبخاصة الدول التي تواجه أزمات داخلية وهشاشة أمنية بالفعل مثل جنوب السودان وتشاد.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. إن استمرار المواجهات العسكرية بين كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لن يحقق مصلحة أي طرف منهما في مقابل الآخر، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات والمنشآت، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان في الوقت الراهن.
2. يظل الحوار هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية في الوقت الراهن.
3. بحث ودراسة سبل التوصل إلى صيغة أو مبادرة سياسية لتسوية هذا الصراع الدامي، وتحت مظلة دولية تضمن عدم اختراق التزامات كافة الأطراف ، بما يحقق مصلحة الشعب السوداني في المقام الأول ويضع حداً للمواجهات الدامية التي خلفت آثاراً كارثية تهدد استقرار المنطقة بالكامل.

الهوامش:

(1) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود17نوفمبر 1958م-21 أكتوبر1964م،ط1،دار عزه للنشر والتوزيع،2012م،ص32-29.

(2) جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان،2008-1840م،ط1، دار المصورات، الخرطوم،2009م،ص829

(3) محمد قلندر، مرجع سابق،ص103-87.

(4) مصطفي سري، تاريخ الانقلابات في السودان من عبود1958 إلى نميري فالبشير،جريدة الشرق الأوسط،2012م العدد 12414.

(5) المرجع نفسه

(6) أمين التوم، مواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1914ــ 1969م، ط1، الدار السودانية للنشر، الخرطوم، 2004م، ص218-214

(7) أمين التوم، مصدر سابق،ص219؛ بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره،ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة،1990م،ص473.

(8) خضر حمد ، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده،ط2،مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان،2014م، ص372

(9) مصطفي سري، مرجع سابق.

(10) أماني طويل، المكونات العسكرية السودانية، الإشكاليات والمسارات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2021م.

(11) المرجع نفسه.

(12) مصطفي سري، مرجع سابق.

(13) ندي محمد إبراهيم الموافي،الإنقلابات العسكرية في السودان وآثرها على المسار الديمقراطي،المركز الديمقراطي ،متاح على الرابط التالي https"democrticac.de

(14) مصطفي سري، مرجع سابق.

(15) ندى محمد إبراهيم الموافي، مرجع سابق.

(16) أماني طويل، مرجع سابق.

(17) مصطفي،مرجع سابق.

(18) مصطفي سري، مرجع سابق.

(19) المرجع نفسه.

(20) شيماء محي الدين،الصراع في السودان الأسباب التداعيات المالآت المستقبلية،مجلة الدراسات الأفريقية،مجلد46،عدد1،ج1،يناير 2024م،ص352.

(21) المرجع نفسه،ص352.

(22) الحارث الحباشنة بي بي سي نيوز عربي: **البرهان وحميدتي: هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟"**، 12 أبريل2023م.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465/ accessed 26/ 08/ 2023

(23) الجزيرة،الجيش السوداني يتهم(الدعم السريع) بتحرك قوات في العاصمة والولايات دون إخطار12/4/2023م متاح على الرابطaljazeera.net

(24) سكاي نيوز عربية تدهور أمني مريع في دارفور وإعلان حالة الطواري،11/أبريل 2023م ، متاح على الرابط التالي: Skynewsarabia.com

(25) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص353-352.

(26) خميس عبد الله أبكر(1964-2023م): ولد في ولاية غرب دارفور في السودان،كان سياسياً سودانياً ناشطاً وقائداً سابقاً للجيش، ترأس أبكر فيصلاً كان جزءًا من حركة تحرير السودان والتي قاتلت الجيش والميليشيات العربية(ربما في ذلك الآن أجزاء من قوات الدعم السريع) خلال حربة في دارفور، وفي عام 2021م وقع اتفاق سلام مع الحكومة السودانية ليصبح حاكماً غرب دارفور 2021-2023م،توفي في يوم 14يونيو2023م، متاح على الرابط https://ar.wiki-pedia.org/wiki/ %D8 %AE %D9 %85 %D9 %8A %D8 %B3_ %D8 %A3 %D8 %A8 %D9 %83 %D8 %B1

(27) المكتب الصحفي لحكومة غرب دارفور،الاثنين 10/أبريل 2023م إعلان حالة الطواري في ولاية غرب دارفور؛ أخبار السودان،إعلان حالة الطواري وحظر التجوال بغرب دارفور 11/4/2024م.

(28) الحارث الحباشنة بي بي سي نيوز عربي: **البرهان وحميدتي: هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟"**، 12 أبريل2023م.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465/ accessed 26/ 08/ 2023

(29) القوات المسلحة السودانية أنشئت في عام1925 م وشاركت وحدات منها في الحرب العالمية الثانية، ولها عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية ونظام انضباط عسكري صارم وتقوم بمهام مدنية تتمثل في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة. سن الخدمة العسكرية 18 عام. وقد خاض معارك لمده تزيد عن 50عاما في الحرب الأهلية في جنوب السودان من أغسطس / آب عام 1955 وحتى 2005 م والتي انتهت بتوقيع إتفاقية نيفاشا للسلام.ايضا ساهمت قوات دفاع السودان في الحرب العالمية الثانية .. وكذلك ساهمت القوات المسلحة السودانية في حرب أكتوبر العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣م، تتكون البنية التحتية للقوات المسلحة السودانية من قوة عسكرية كبيرة تتمثل في مصانع للمدرعات والآليات الثقيلة ومصانع للأسلحة والذخائر وموارد بشرية تشمل أفراد مدربون في عدة مجالات ذات صلة

بالنشاط العسكري والحربي؛ متاح على الرابط التالي
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %82 %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %AA_ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %B3 %D9 %84 %D8 %AD %D8 %A9_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D9 %88 %D8 %AF %D8 %A7 %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A9

(30) **عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان**)مواليد 11 يوليو 1960 في قرية قندتو بولاية نهر النيل؛ شمال السودان)؛ سياسي وعسكري سوداني، يرأس حاليًا المجلس السيادي السوداني، وهو أعلى منصب سياسي في السودان ما بعد نجاح الثورة السودانية، وهو المنصب الذي يقوم مقام رئاسة الدولة ضمن فترة انتقالية جرى الاتفاق عليها بين الأطراف السياسية السودانية. قبل تولي هذا المنصب في أغسطس2019 م، كان البرهان رئيسًا فعليًا لدولة السودان بصفته رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي، خلفًا لوزير الدفاع أحمد عوض بن عوف الرئيس السابق للمجلس الذي استقال من منصبه في 12 ابريل 2019، إلا إن ولاية البرهان على المجلس انتهت بحلّه عند تشكيل المجلس السيادي السوداني في 21 أغسطس 2019م على الصعيد العسكري، تقلّد البرهان مناصب عدّة، منها: المفتش العام للقوات المسلحة السودانية، وهوَ القائد السابق للقوات البرية للجيش السوداني.متاح على الرابط
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %B9 %D8 %A8 %D8 %AF_ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %81 %D8 %AA %D8 %A7 %D8 %AD_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %D8 %B1 %D9 %87 %D8 %A7 %D9 %86

(31) **قوات الدعم السريع** هي مليشيا شبه عسكرية مشكّلة ومكوّنة من مليشيات الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية خلال الحرب في دارفور، كانت تُدار قوات الدعم السريع من قِبل جهاز المخابرات والأمن الوطني وهذا الأخير يقبعُ تحت قيادة القوات المسلحة السودانية. تأتمر قوات الدعم السريع بأمرِ محمد حمدان دقلو المعروف أيضًا باسمِ حميدتي الذي برزَ بعدَ سقوط نظام البشير وصارَ في وقتٍ لاحق نائب رئيس المجلس العسكري الذي ينوي قيادة البلاد في الفترة الانتقاليّة. خلال الاحتجاجات السودانية في عام 2019؛ وبعدَ الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش والذي مكّنه من الوصول للسلطة؛ صارَ لقوات الدعم السريع صلاحيات أكبر ولعبت الدور الأبرز في القمع العنيف للمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. إلى جانب قوات الأمن الأخرى؛ نفذت قوات الدعم السريع مجزرة القيادة العامة في يونيو/ 2019 والتي راحَ ضحيّتها أكثر من 100 شخص من المُعتصمين العُزَّل في العاصِمة وفي 6 /سبتمبر 2023 بعد تمرد قوات الدعم السريع على القوات المسلحة السودانية والقتال ضدها، صدر مرسوم رسمي يحل قوات الدعم السريع، وينهي القانون الذي تشكلت بموجبه متاح على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D9 %82 %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %AA_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AF %D8 %B9 %D9 %85_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %B9

(32) **الفريق أول محمد حمدان دقلو**: ويُلقب بـ **حميدتي**)من مواليد 1975م وهو من قبيلة الرزيقات من رفاعة من جهينة) هوَ قائد قوات الدعم السريع في السودان منذ 2010م. برزَ اسمهُ في حرب دارفور عندما ساهمت حكومة البشير في تسليح قواته ولاحقا انشائها و وضع قانون لها عام 2013م على الرغم انها لا تمتلك تدريباً نظامياً بما فيهم قائدها محمد حمدان و ربطت اسم تلك القوات (الجنجويد) بجرائم الإبادة الجماعية و التهجير القسري للقبائل غير العربية غرب السودان. لاحقا ارتبطت قواته ايضاً بالحرب في اليمن و تلقت أموال طائلة نظير ذلك مما إدى إلى وصفها بالمرتزقة من غالبية السودانيين أنفسهم، خلال الثورة السودانية التي اندلعت في 19 ديسمبر/ من عام2018 م والتي أسقطت الرئيس عمر البشير الذي ظل يحكمُ البلاد لما يزيد عن ثلاثة عقود. شغل منصب نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان بعد الإطاحة بالمشير عمر البشير. كانت قوات الدعم السريع عائقا للانتقال السلمي للسلطة و مدنية الدولة و سيادة القانون وكانت من أشهر مطالبات ثورة ديسمبر السودانية إسقاط نظام البشير، وتشكيل حكومة مدنية، وعودة الجيش للثكنات و حل قوات الجنجويد. اختلف حميدتي لاحقًا مع عبد الفتاح البرهان بسبب خطة دمج الدعم السريع في جيش واحد، وأعلن التمرد على الجيش السوداني في 15 أبريل 2023 وقد وصف حربه بأنها ضد الإسلاميين المتطرفين ولتحقيق الديمقراطية والحكومة المدنية؛ لكسب ود الولايات المتحدة والغرب، على الرغم من نهج أفراد تلك القوات من القتل خارج نطاق القانون، لاغتصاب، سرقة المال العام متمثلا في مقدرات السودان من الذهب و احتلال بيوت وأموال المواطنين، تخريب المؤسسات الوطنية بما فيها متحف السودان القومي، تهريب المخدرات. بالإضافة إلى عدم مهنية تلك القوات فقد تمت إضافة عدد مقدر من المرتزقة الأجانب الى صفوفها من النيجر و مالي و تشاد. كان محمد حمدان حميدتي المسؤول عن اسوأ أزمة و حرب في تاريخ السودان الحديث، انظر سلمان محمد أحمد سلمان، قوات الدعم السريع النشأة والتمدد والطريق إلى حرب أبريل 2023م،ط1، مركز أبحاث السودان،2023م،ص61-1.

(33) **عمر حسن أحمد البشير**): من مواليد 1 يناير 1944م (، و رئيس جمهورية السودان السابق(1989 - 2019) والقائد الأعلى السابق للقوات المسلحة السودانية ، ورئيس حزب المؤتمر الوطني. تخرج من الكلية الحربية عام 1967م، وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري خططت له الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين في السودان حيث تمكنت من الإطاحة بالحكومة المدنية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، وتولى عمر البشير

منصب رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م، وجمع بين منصب رئيس الوزراء ومنصب رئيس الجمهورية حتى 2 مارس 2017م عندما فصل منصب رئيس الوزراء وفقًا لتوصيات الحوار الوطني السوداني وعُين بكري حسن صالح رئيسًا للوزراء. وفي 26 أبريل 2010م أعيد انتخابه رئيسًا في أول «انتخابات تعددية» منذ تسلمه السلطة. وتعد فترة حكمه الأطول في تاريخ السودان الحديث، بعد احتجاجات واسعة في الشارع السوداني أعلن الجيش السوداني تولي المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف مقاليد السلطة في 11 أبريل 2019م، مزيحا البشير عن رأس السلطة،انظر إلى الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %B9 %D9 %85 %D8 %B1_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %D8 %B4 %D9 %8A %D8 %B1

(34) سلمان محمد احمد سلمان، مرجع سابق،ص14-13.

(35) محمد منصور، المعادلات الصفرية.. الأبعاد الميدانية والعسكرية في اشتباكات السودان، المرصد المصري ،/20/ أبريل 2023م انظر إلى الرابط https://2u.pw/b5g6hx.

(36) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص355.

(37) نورهان سعيد أحمد،الصراع المسلح السوداني العوامل والتداعيات،ط1، مركز العربي الديمقراطي،برلين،2023م، ص20.

(38) تكونت(الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال (بادئ الأمر من سودانيين اختارو الانحياز إلى جنوب السودان في الحرب الأهلية، والتي كان يقودها الدكتور جون جرنج وبعد انفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة عام 2011 ، احتفظت الحركة بالاسم ذاته وأضافت له صفة الشمال ثم خاضت حروباً ضد حكومة الرئيس السابق عمر البشير في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، وكان يقودها عبد العزيز آدم الحلو، و ينوب عنه مالك عقار، وفي الأمانة العامة كان يجلس ياسر سعيد عرمان. وفي عام 2017 ، انقسمت الحركة الشعبية شمال رأسياً إلى جناحين، ترأس أحدهما عبد العزيز آدم الحلو، وتركز ثقله العسكري والسياسي في جبال النوبة بكردفان، فيما ترأس الجناح الثاني مالك عقار، وتركز ثقله في منطقة النيل الأزرق ولكن لاحقاً وقعت مجموعة مالك عقار(اتفاق سلام جوبا) مع الحكومة الانتقالية، والذي حصل عقار بموجبه على عضوية مجلس السيادة الانتقالي، فيما شغل نائبه عرمان منصب مستشار سياسي لرئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك.ونشبت الأزمة بين الجناحين على خلفية الإجراءات التي تم اتخاذها في 25 أكتوبر عام 2021 ، حيث تمحل حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وعزل أعضاء مجلس السيادة المدنيين، فيما تم الإبقاء على قادة الحركات المسلحة؛ ومن بينهم مالك عقار، إلى جانب العسكريين في مناصبهم بالمجلس. لمزيد حول الحركة ومواقف الفصائل المختلفة انظر:

أحمد يونس **الحركة الشعبية لتحرير السودان تنقسم إلى حركتين**،18/ أغسطس/2022م https://rb.gy/kwp8d5

(39) صوات الهامش، مواطنين يغلقون طريق بارا- الأبيض- أمدرمان أمام قوات الدعم السريع، الخرطوم،23/يوليو 2023م، انظر شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص357.

(40) حركة العدل المساواة:تأسست حركة العدل والمساواة في دارفور عام 2001م، من عدد من أبناء قبيلة الزغاوة، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير 2002م إلى جانب حركة تحرير السودان. وبدءاً من مارس مارس 2004م ، شهدت الحركة العديد من الانشقاقات في صفوفها، من بينها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وحركة العدل والمساواة – القيادة الميدانية، وحركة العدل والمساواة جناح السلام.

(41) تأسست الحركة في البداية تحت مسمى "جبهة تحرير دارفور"، وكانت عضويتها قاصرة على بعض أبناء قبيلة الفور. وفي مارس عام 2003م ، تم تغيير اسم الحركة لتأخذ اسمها الحالي "حركة تحرير السودان" برئاسة عبد الواحد نور، وأصبحت أكثر انفتاحاً على القبائل الأخرى، بحيث باتت تضم أبناء من الفور والزغاوة و المساليت. وفي 28 أكتوبر عام 2005 م انقلب الأمين العام للحركة مني أركو مناوي على الرئيس عبد الواحد نور وانقسمت الحركة إلى فصيلين، وتتالت الانشقاقات في صفوف الحركة وانقسمت إلى عدة فصائل من بينها حركة تحرير السودان مجموعة (ال(19 وحركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة خميس أبو بكر متاح على الرابط التالي.
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %AD %D8 %B1 %D9 %83 %D8 %A9_ %D8 %AA %D8 %AD %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %B1_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D9 %88 %D8 %AF %D8 %A7 %D9 %86

(42) مني أركو مناوي الشهير بـ(مني(:مواليد 1968 مدينة كتم شمال دارفور هو سياسي سوداني شغل منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان بجانب عبد الواحد محمد نور والقائد الميداني السابق لحركة جيش تحرير السودان إقليم دارفوروجبل مرة حيث انشق عن الحركة وانضم إلى حكومة الخرطوم وشغل كبير مساعدي الرئيس السوداني عمر البشير رابع أكبر منصب في الرئاسة تقنيا بحسب الدستور ورئيس سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية. اشتهر كقائد ميداني وكانت له علاقات وثيقة بالنظام الإريتري وله مساعي في قضية دارفور، أعلن عن اختفائه لفترة في 24 يونيو 2008 في دارفور ثم عاد إلى الحكومة المركزية متاح على الرابط التالي
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D9 %85 %D9 %86 %D9 %8A_ %D9 %85 %D9 %86 %D8 %A7 %D9 %88 %D9 %8A

(43) **سكاي نيوز العربية**: دارفور حركات مسلحة تنضم للدعم السريع وقادتها يؤيدون الجيش16/ نوفمبر/2023م متاح على الرابط https://www.skynewsarabia.com

(44) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص359.

(45) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص360.

(46) المرجع نفسه،ص360.

(47) ACAPS: **Sudan conflict**: briefing note, 19 April 2023, available at : https://reliefweb.int/report/sudan/acaps-briefing-note-sudan-conflict-19-april-2023/ accessed 12/ 05/ 2023.

(48) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص361.

(49) الجزيرة: **استمرار القتال في السودان مع إعلان تمديد الهدنة 3 أيام**، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/hsJKY/ accessed 12/ 05/ 2023.

(50) المصدر السابق.

(51) سي ان ان العربية: **السعودية وأمريكا توضحان أهمية اتفاق وقف إطلاق النار**، متاح على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/05/24/saudi-arabia-andamerica- explain-the-importance-of-the-cease-fire-agreement-in-sudan/ accessed 25/ 06/ 2023

(52) تقديرات المستقبل: **"استمرار التصعيد: دلالات قرارات البرهان بإقالة حميدتي من مجلس السيادة السوداني** (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد، 1819 ،22 مايو 2023م،ص1

(53) شيماء محي الدين،ص364.

(54) المرجع، السابق،ص365.

(55) رانيا حسين خفاجة: "تسوية الأزمة السودانية الفرص والتحديات"، في **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق تحولات استراتيجية، العدد(233)، ص 27

(56) حسنين توفيق ابراهيم: **"الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية"**، (القاهرة:، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو 2023)، ص ص6- 4 متاح على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/media/News/2023/6/13/2023-638222699517478662-747.pdf/ accessed 1/ 10/ 2023.

(57) International Crisis Group: **"Stopping Sudan's Descent into full- blown civil war"**, (Brussels: International Crisis Group, 20 April 2023).

(58) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص369.

(59) أسامة أبو بكر: الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، ص 5 متاح علي الرابط التالي:
.https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arabreform

(60) الحرة: **جنرالا السودان يتصارعان.. كيف تفجر الخلاف بين البرهان وحميدتي؟**
.https://shorturl.at/pCDM3/ accessed 1/ 05/ 2023

(61) عمر عبد الظاهر: **تحديات معقدة: السيناريوهات الثلاثة أمام الاتفاق الإطاري في السودان**
https://shorturl.at/cdqyQ/ accessed 12/ 06/ 2023

Ahmed Soliman and Yusuf Hassan: **Resolving Sudan's crisis means Removing those fighting**

(62) https://www.chathamhouse.org/2023/04/resolving-sudans-crisis-meansremoving- those-fighting/ accessed 10/ 06/ 2023

(63) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص373.

(64) أسامة أبوبكر،مرجع سابق،ص7.

(65) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص376-375.

(66) المرجع نفسه،ص337.

(67) وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في السودان) (cvam هي وحدة تأسست بقرار من مجلس الوزراءا لسوداني في عام 2005 وهي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وتتمثل ولايتها، من بين أمور أخرى، في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

(68) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص 378

(69) المرجع نفسه،ص339.

(70) سودان تربيون: **الخرطوم ترفض مساعٍ "غربية" لإجراء تحقيق أممي في انتهاكات الحرب**: متاح على الرابط:
.https://sudantribune.net/article277980/accessed 20/ 10/ 2023

(71) أخبار الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في السودان متاح على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124687/accessed 11/ 10/ 2023

(72) محمد أمين ياسين: مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان،12/ 10/ 2023م متاح على الرابط التالي:
https://rb.gy/7aw144/ accessed 14/ 10/ 2023

(73) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص381.

(74) أسامة أبوبكر، مرجع سابق،ص4

(75) حمدي عبد الرحمن حسن: **تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 2023)، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/ accessed 25/ 06/ 2023.

(76) المرجع نفسه.

(77) سمر الباجوري: **"تدهور مضاعف: كيف تعمق تكلفة الحرب أزمات الاقتصاد السوداني"**، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلات، التحولات الاقتصادية، مايو 2023م متاح على الرابط التالي:https://rb.gy/mycie/ accessed 30/ 09/ 2023.

(78) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص385-384.

(79) المرجع نفسه،ص385.

(80) نورهان سعد أحمد، مرجع سابق،ص23.

(81) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص386.